

المجتمع المدني ومعالجة النزاعات:
التجاذبات والإمكانيات والتحديات
مارتينا فيشر

إصدار: مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات
www.berghof-handbook.net
النسخة الإلكترونية (2009)
ترجمة: يوسف حجازي

المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات

مارتينا فيشر

<http://www.berghof-handbook.net>

1. مقدمة..... 2
2. القضايا المطروحة للنقاش..... 4
3. أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي..... 6
4. التقييمات المتباينة لأدوار المنظمات غير الحكومية وأنشطتها..... 11
5. اكتساب الشرعية عبر مراجعة الذات وتقييم التأثير والأنشطة الفعالة..... 15
6. قدرات المجتمع المدني الكامنة في المجتمعات التي مزقتها الحروب..... 17
 - 6.1 تجارب من البوسنة والهرسك ما بعد الحرب..... 17
 - 6.2 الدروس المستخلصة والتبعات..... 22
 - 6.3 ضرورة المناهج المتكاملة عند الانتقال من الحرب إلى السلم..... 24
7. المجتمع المدني وعلاقته ببناء الدولة: المضامين النظرية..... 26
8. الاستنتاج والنظرة التطلعية..... 29
9. المراجع..... 33
- المؤلف..... 37

المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات

مارتينا فيشر

1. مقدمة

هناك قبول واسع النطاق للأنشطة المدنية ولدور الفاعلين الاجتماعيين في إطار عمل الدولة القومية. قبولٌ نجده على الأقل لدى الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المستويين السياسي والأكاديمي. بيد أن الاعتراف بأهمية المجتمع المدني يتراجع في السياسة العالمية وفي حالات النزاع. وقد شهد عدد الوكالات الناشطة في مجالات سياسة التنمية العالمية والمساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وسياسات حماية البيئة ارتفاعاً هائلاً في العقدين الأخيرين. كما لوحظ تطورٌ مشابهٌ في مجالات الوقاية من النزاعات وإحلال السلام وإعادة الإعمار في مراحل ما بعد النزاع. أما تقييمات أدوار وأنشطة المجتمع المدني في جميع تلك المجالات فمتعارضة ومتضادة. كما يوجد جدلٌ ساخناً ومستمرٌ بين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني والأكاديميين بخصوص قدرات وتأثيرات وشرعية هذه الأنشطة.

تركز هذه المقالة بشكل خاص على مساهمات نشطاء المجتمع المدني الممكنة في مجال بناء السلام ومعالجة النزاعات¹. وتُعتبرُ الأسئلة التالية من أبرز القضايا التي تعالجها المقالة: ما هي أنماط الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية ومتعددة الجنسيات من أجل التأثير على السياسة العالمية بطريقة تساهم في استقرار السلام ومواكبة التحديات العالمية؟ ما هي الطاقات الكامنة لدى الفاعلين من المجتمع المدني في إطار عملية التحول من الحرب إلى السلم؟ ما هي الإشكالات والمعضلات التي تعترض تطور المجتمع المدني في المجتمعات التي تعاني من الحروب؟ ما هي حدود مساهمات المجتمع المدني وما هي علاقتها ببناء الدولة؟ وأخيراً كيف يؤثر كل من تلك العوامل في تطوير المفاهيم النظرية لمصطلح "المجتمع المدني"؟

يناقش القسم الثاني من المقالة في معرض تناوله لتلك الأسئلة عدة مصطلحات وتعريفات ترتبط بالجدل الدائر حول المجتمع المدني. أما القسم الثالث فيقدم لمحة عامة شاملة عن أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي. بينما يقدم القسم الرابع تقييماً ناقداً لأدوارها. كما يعالج القسم الخامس تأثيرها وشرعيتها. ويناقش القسم السادس المساهمات الممكنة للمجتمع المدني في المجتمعات التي تعاني من الحروب، وعمليات بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مع التركيز الخاص على الخبرة التي حصلت في البلقان في الأعوام العشرة الأخيرة. ويتناول القسم السابع تطور المجتمع المدني ارتباطاً

1 قام الباحث في قضايا السلام "يوهان غالتونغ" Johan Galtung باستخدام مصطلح "بناء السلام" في عام 1976. وأعاد أمين عام الأمم المتحدة السابق بطرس غالي إحياء المصطلح في أجندة السلام التي طورها. ويُستخدم مصطلح "بناء السلام" في هذا السياق بوصفه مصطلحاً شاملاً يشير إلى جملة من الأنشطة المعنية ببناء السلام، أو الحفاظ على استقراره وتطويره. وهو يتضمن بناء السلام في مرحلة ما بعد الأزمات والإنذار المبكر والوقاية من الأزمات، ويتضمن التدخلات الخارجية ومبادرات الفاعلين المحليين. كما يمكنه أن يشمل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمصالحة، وتمكين المجموعات المضطهدة، والإستراتيجية والدعم الإنساني.

بتحديات بناء الدولة، ويبحث النتائج النظرية لهذه العلاقة بالنسبة لتعريف مصطلح "المجتمع المدني". ويخلص القسم الثامن إلى بعض الاستنتاجات الأساسية، ويقدم توصيات متعلقة بالسياسة، ويحدد الاحتياجات لمزيد من البحث.

2. القضايا المطروحة للنقاش

تُستخدم مصطلحات واختصارات متعددة في المراجع الأكاديمية والنقاشات المعنية بالتطور لوصف موضوع النقاش. وتقدم نظرية العلاقات الدولية مصطلح "الفاعلون غير الحكوميين" NSAs non-state actors الذي يشمل جميع الفاعلين على المستوى الدولي الذين لا ينتمون للحكومة. ويعكس هذا التعريف فرضيات نظريات الواقعية التي تقضي بأن التفاعلات بين الحكومات تُشكل العلاقات المحورية والهامة في إطار البحث في السياسة الدولية. ويتضمن مصطلح "الفاعلون غير الحكوميين" في نظرية العلاقات الدولية كل من المنظمات غير الحكومية، والشركات، خصوصاً الشركات متعددة الجنسيات، والإعلام الدولي، والجريمة الدولية المنظمة، وفاعلين على غرار المافيا، والمجموعات العسكرية الإجرامية والإرهابية على المستوى الدولي.

يُستخدم أيضاً مصطلح "الفاعلون غير الحكوميين" في إطار التعاون التنموي، وخصوصاً بعد اتفاقية كوتونو الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والكاريببي والهادئ ACP. وهو في هذا الإطار يشير إلى جملة واسعة من الفاعلين غير الحكوميين المعنيين بالتنمية، والذين تم الاعتراف رسمياً بمشاركة في التعاون بين دول إفريقيا والكاريببي والهادئ والاتحاد الأوروبي. وبحسب المادة رقم 6 من الاتفاقية يشمل مصطلح "الفاعلون غير الحكوميين": "المجتمع المدني بكل تنوعاته بالتوافق مع الخصائص الوطنية، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين ومنهم منظمات اتحادات التجارة، والقطاع الخاص". ومن أجل الانضمام إلى الشراكة يتعين على الفاعلين غير الحكوميين الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية، وامتلاك الكفاءات المعنية بالتنمية، وهيكلية تنظيمية داخلية تتمتع بالشفافية والديمقراطية (المفوضية الأوروبية 2006).

تجري الإشارة عادة إلى المنظمات غير الحكومية NGOs بوصفها "مجموعات غير حكومية وغير ربحية هدفها تحقيق المصلحة العامة"، ويستثنى منها القطاع الخاص (Schmidt and Take 1997). ويُستخدم المصطلح الذي عرّفه البنك الدولي تعريفاً شاملاً في مجال التعاون الإنمائي استخداماً واسع النطاق. ويعرّف التوجيه العملي رقم 14.70 للبنك الدولي المنظمات غير الحكومية على أنها "منظمات خاصة تمارس أنشطة تهدف إلى تخفيف المعاناة وتمثيل مصالح الفقراء وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والقيام بالتنمية في المجتمعات" (البنك الدولي 2001). كما يصح استخدام المصطلح بشكلٍ أوسع على أية منظمة غير ربحية ومستقلة عن الحكومة. وتُعتبر المنظمات غير الحكومية بحسب تعريف البنك الدولي "منظمات قائمة على المبادئ وتعتمد بشكل جزئي أو كلي على التبرعات الخيرية والعمل التطوعي" و"تمثل مبادئ الإيثار والتطوع خصائصها الجوهرية". كما يميز البنك الدولي بين فئتين أساسيتين من المنظمات غير الحكومية التي يتعامل معها: أولاً، المنظمات غير الحكومية التنفيذية التي تُعنى في المقام الأول بتصميم وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالتنمية، وثانياً، المنظمات غير الحكومية الدفاعية التي تُعنى في المقام الأول بالدفاع عن قضية محددة و/أو بالدعاية لها، وتسعى للتأثير على سياسات وممارسات المنظمات الدولية. كما تُصنّف المنظمات غير الحكومية التنفيذية على أنها: (أ) منظمات وطنية تعمل في دول نامية محددة، (ب) منظمات دولية يكون مركزها في دولة متقدمة عادةً، لكنها تقوم بعمليات في أكثر من دولة نامية، (ج) منظمات معنية بمجموعات سكانية community-based organizations، وهي تخدم فئة سكانية محددة في منطقة جغرافية ضيقة. ويؤدي هذا التصنيف إلى تعريف منظمات المجموعات السكانية على أنها منظمات القواعد الشعبية أو منظمات الناس

التي تختلف في طبيعتها وغايتها عن المنظمات غير الحكومية الأخرى. وبينما تعرّف المنظمات الوطنية والدولية على أنها منظمات غير حكومية "وسيطّة" تُشكّل من أجل خدمة الآخرين، وتُعتبر المنظمات المعنية بالمجموعات السكانية منظمات "ذات عضوية" تُكوّن مجموعة من الأفراد الذين اجتمعوا لتحقيق مصلحتهم الخاصة، ومنها المجموعات النسائية وحلقات القروض ونوادي الشباب وتعاونيات واتحادات المزارعين.

اكتسب مصطلح آخر أهمية في المراجع الخاصة ببناء السلام ومعالجة النزاعات في الأعوام الأخيرة، وهو مصطلح: منظمات المجتمع المدني CSOs. وقد تبنت المنظمات الدولية هذا المصطلح أيضاً. كما يستخدم البنك الدولي هذا المصطلح الآن للإشارة إلى "المنظمات غير الحكومية وغير الربحية الحاضرة في الحياة العامة والمعيرة عن مصالح وقيم أعضائها أو قيم أشخاص آخرين بناءً على اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو إنسانية. ويشمل مصطلح منظمات المجتمع المدني جملة واسعة من المنظمات هي: المنظمات السكانية، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات المبنية على العقائد، والروابط المهنية، والمؤسسات foundations" (www.worldbank.org/ngo).

يتسم مصطلح "منظمات المجتمع المدني" بميزة تتمثل في اتساع نطاقه وإيجابية معناه قياساً بالمصطلح السابق. وعلى أية حال، من المهم إدراك أن اتساع النطاق هذا يزيد من صعوبة نقاش معنى المصطلح. ويبقى المصطلح ملتبساً، من ناحية استخدامه ارتباطاً بالمنظور المعياري أم بوصفه مفهوماً تحليلياً (راجع القسم 7).

لا يوجد تعريف لمصطلح "المجتمع المدني" مُتفق عليه في المجال التنموي أو في النقاشات الأكاديمية التي تركز على أثر المجتمع المدني على عملية الديمقراطية وتوازن السلطات والتحصّر، ضمن إطار الكيان السياسي على المستوى الوطني (Burnell and Calvert 2004, and especially White 2004; Whitehead 2004; Richmond and Carey 2005, especially Richmond 2005; Burbridge 1997). لكننا نلاحظ إجماعاً على نقطة واحدة في غمرة هذه الآراء المتباينة، مفاده أن المجتمع المدني هو ميدان الأنشطة التطوعية والجماعية المتمركزة حول المصالح والمبادئ والقيم المشتركة، وهو "المجال الوسيط بين الدولة والأسرة الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها" (White 2004, 10). أما ميركل ولاوث (Merkel and Lauth (1998, 7) فيميزان بين المجال السياسي (إدارة الدولة والأحزاب السياسية والبرلمانات) والمجال الاقتصادي (الأعمال والشركات) والمجال الخاص، ويعرّفان المجتمع المدني على أنه الحيز الذي تتقاطع فيه المجالات الثلاثة. كما يقترحان أن يكون المجتمع المدني هو "الحيز الذي يتوسط" الفاعلين الاجتماعيين، الأمر الذي يعني أن الفاعلين يمكن أن يكونوا مرتبطين بقطاعات محددة، لكن يمكنهم أيضاً أن يقوموا بأنشطة في "المجتمع المدني". أما بافنهولز وسبيرك (Paffenholz and Spurk (2006) فيعتبران هذا أفضل تعريف للمصطلح في مجال معالجة النزاعات وبناء السلام، إذ يساعد هذا التفسير على تحديد الفاعلين الاجتماعيين من خارج الدول أو الثقافة الغربية، كالمجموعات التقليدية في إفريقيا مثلاً بوصفهم عناصر في المجتمع المدني.

انطلاقاً من هذه الكوكبة المتنوعة من المصطلحات المتنافسة والمتقاطعة يُعتبر تحديد التعريفات المُعتمدة في النص التالي في غاية الأهمية. يشير مصطلح "المنظمات غير الحكومية" إذاً إلى المنظمات

غير الربحية المشاركة في التنمية، والمساعدات الإنسانية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل من أجل السلام على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، ويُستخدم في مقابل ذلك مصطلح "المجتمع المدني" بوصفه مفهوماً موسعاً يرتبط بأنشطة بناء الدولة.

3. أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي²

بدأت منظمات مشابهة للمنظمات غير الحكومية كما نعرفها اليوم بالظهور في القرن التاسع عشر عندما أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، وبدأ فاعلون غير حكوميين في الدفاع عن جملة من القضايا من نوع حق المرأة بالانتخاب، وتطبيق القانون الدولي ونزع السلاح، وإنهاء تجارة الرقيق، وما إلى ذلك. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تنشط المنظمات غير الحكومية في المجالات الإنسانية فحسب، بل قامت كذلك بدور هام في تحديد ضرورة ضم حقوق الإنسان إلى ميثاق الأمم المتحدة، وطورت بشكل عام نظام حقوق الإنسان، فساهمت في إعداد مسودة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على سبيل المثال، وأثرت في سياسات الأمم المتحدة المناهضة للتمييز. (راجع للحصول على نظرة شاملة Richmond 2005; Alger 2005; Klein 2002; Debiel and Sticht 2005.)

إن عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية حقوق الإنسان، وسياسات التنمية الدولية، والمساعدات الإنسانية، وسياسة البيئة، قد ارتفع بشكل كبير في العقدين الأخيرين. حيث يُقدر عدد المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان وسياسات الأمن والسلم بحوالي 37 ألفاً إلى 50 ألفاً بحسب تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن الأمم المتحدة (3, UNDP 2003) على سبيل المثال. وتقوم أغلب المنظمات غير الحكومية بدور فعالٍ في إنجاز عددٍ كبيرٍ من الحملات والأنشطة، فهي تدعم مثلاً اتفاقية المناخ الدولية، وتعمل على تصميم أدوات مناسبة للحدّ من الفقر، وخلق ظروفٍ أفضل لحقوق الإنسان والعدل، كما تدعم المحكمة الجنائية الدولية.

هناك أربع تفسيرات جوهرية لتزايد عدد المنظمات غير الحكومية ولتعاظم أهميتها.

1. وتتضمن تلك التفسيرات بحسب ديبييل وشتيشت (2005, 133f.) ما يلي:
قدمت المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في التسعينيات محفزات هائلة لإنشاء منظمات غير حكومية جديدة ولتوسيع المنظمات القائمة المعنية بالتنمية وقضايا البيئة على المستوى الدولي.
2. يدعم نفوذ وسائل الإعلام المتزايد إلى جانب عولمة وسائل الاتصال عبر التقنيات المعلوماتية الإلكترونية أنشطة شبكات عمل الفاعلين غير الحكوميين العابرة للحدود القومية.

² النظرة الشاملة التالية أعدت كمساهمة في المؤتمر الدولي "استراتيجيات السلام" الذي أقامته المؤسسة الألمانية لبحوث السلام في 28 و29 حزيران/يونيو في مدينة أوسنابروك الألمانية (سوف تنشر وثائق المؤتمر مستقبلاً).

3. تقوم منظمات المجتمع المدني الدولية بدور تعويضي عن خدمات الرعاية الاجتماعية التي كانت الدولة تتولاها في الماضي (مثل الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية) نتيجة للمشروع الليبرالي الجديد الداعي لتخفيض أنشطة الدولة في هذا المجال. أما الانتقاد اليساري للدولة الاستبدادية فيقابلة الانتقاد المحافظ لدولة الرفاه.
4. تقوم المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول النامية بدور البديل وتقوم بأنشطة في مجالات الصحة والتعليم بعد أن كانت الدولة تقوم بها سابقاً، وخصوصاً أن البرامج الدولية للإصلاحات الاقتصادية، مثل البرامج التابعة لصندوق النقد الدولي التي أجبرت الدول على تخفيض خدماتها العامة.

يبدو أن الميل المتزايد لوكالات التنمية الدولية والوطنية لتوجيه مساعدات التنمية عبر المنظمات غير الحكومية من أهم أسباب التوسع في أنشطة هذه المنظمات. ويذكر تقرير للبنك الدولي في تعليق له على ارتفاع عدد أنشطة المنظمات غير الحكومية المضطرد في الدول المتقدمة والنامية إن: "مساعدات التنمية الممولة من قِبَل المنظمات غير الحكومية الدولية قد تضاعفت عشر مرات بين عامي 1970 و 1985. كما وُجِّهت المنظمات غير الحكومية الدولية في عام 1992 مساعدات للدول النامية بلغت قيمتها 7.6 مليار دولار أمريكي. وتقدر نسبة مساعدات التنمية الخارجية الموجهة عبر المنظمات غير الحكومية اليوم بـ15%. وبينما يبقى عدد المنظمات غير الحكومية الدولية غير مكتمل، يتراوح عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية في الدول النامية بين 6 آلاف و 30 ألفاً، ويصل عدد المنظمات المعنية بمجموعات سكانية في الدول النامية إلى مئات الآلاف" (World Bank 2001).

كشفت المنظمات غير الحكومية كذلك أنشطتها التي تُعنى بصنع السلام وبنائه والوقاية من النزاعات (Barnes 2005; Paffenholz and Spurk 2006)، فهي تقوم على سبيل المثال بأنشطة الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية عبر تدخل طرف ثالث، وتسهيل ورش عمل الحوار، والوساطة، والمفاوضات المعنية بصنع السلام، وشبكات العمل، ومبادرات التفاهم العابرة للثقافات، وبناء العلاقات. وسوف يلي شرح مفصل لكل من الأنشطة المذكورة.

تشمل أنشطة الإنذار المبكر تحليل وتنمية استراتيجيات التواصل التي ترفع الوعي العام بالأزمات الناشئة. كما يوجد مبادرات مشتركة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين موجهة إلى تحسين أنظمة الإنذار المبكر على المستوى العالمي. فقد قامت على سبيل المثال في أواخر التسعينيات منظمات تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات البحوث، والمنظمات غير الحكومية ("الإنذار الدولي" في المملكة المتحدة ومؤسسة PIOOM الهولندية، و"الأكاديمية الروسية للعلوم" و"معهد علوم الشعوب" في روسيا، و"المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية"، و"جامعة يورك" في كندا، ومعهد البحوث السويسري "سويس بيس" swisspeace) بتأسيس "منتدى لإنذار المبكر والاستجابة المبكرة" FEWER. ويُعتبر معهد البحوث السويسري "سويس بيس" مؤسس معايير عبر "برنامج الإنذار المبكر" FAST الذي يُعنى بتطوير منهجية الإنذار المبكر ومراقبة برنامج الأمريكتين وإفريقيا وآسيا. وتوفر المجموعة الدولية المعنية بالأزمات تقارير منتظمة عن خلفيات التطورات وتقارير تحيط بمناطق النزاعات. وقد أطلقت المنظمة الخيرية الدولية CARE عدة أنظمة اجتماعية للإنذار المبكر في المناطق المعرضة لخطر كبير كما جرى في السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا. كما أن "شبكة عمل غرب إفريقيا لبناء السلام" WANEP تقوم اليوم في إفريقيا بالإعداد لمبادرة مجتمع مدني تحمل اسم "شبكة عمل الإنذار والاستجابة" WARN سوف تعمل في اثنتي عشرة دولة من الدول الخمسة عشر الأعضاء في

"المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" ECOWAS. ويعد "معهد الدراسات الأمنية" ISS في جنوب إفريقيا منظمة رئيسية تُعنى بتحليل الإنذار المبكر، والتقارير الخاصة بالأزمات في إفريقيا (للحصول على نظرة شاملة راجع Austin 2004; Suifon 2005).

تنشط منظمات غير حكومية أخرى في الدبلوماسية الوقائية (الدبلوماسية متعددة المسارات، مسار التدخلات 1,5 بشكل خاص) مثل منظمة الإنذار الدولي الفوري (المملكة المتحدة)، ومركز كارتر (الولايات المتحدة) وشبكة عمل المفاوضات الدولية التابعة لها (التي طورها مركز كارتر)، ورعية القديس إيجيديو Sant' Egidio التابعة للكنيسة. وقد شارك بعضها في عمليات صنع السلام. أما في حال أيرلندا الشمالية وغواتيمالا وجنوب إفريقيا فقد ساهم الفاعلون من المجتمع المدني بفاعلية في توسيع نطاق المشاركة العامة في المفاوضات حول اتفاقيات السلام، مؤثرين بذلك على تلك العمليات (Fitzduff and Church 2004). وحصل تعاونٌ بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجالات النزاع المختلفة، وربما كان أشهرها التعاون الذي تم بين وزارة الخارجية النرويجية ومعهد العلوم الاجتماعية التطبيقية لتشكيل "المسار النرويجي" الذي أدى إلى اتفاقيات أوسلو عام 1994.

ساهمت المنظمات غير الحكومية إبان الحروب في الحفاظ على العلاقات، أو تحسينها عن طريق تبني الأنشطة المتعدية لخطوط النزاعات والتقسيمات العرقية، وعبر التبادلات غير الرسمية، والمشروعات المشتركة. أما المنظمات غير الحكومية الناشطة على المستوى الإقليمي (في بعض الأحيان بدعم من المنظمات غير الحكومية الدولية)، فكان لها دورٌ فعالٌ في الحفاظ على العلاقات العابرة للخطوط الأمامية والحدود المرساة حديثاً خلال الحروب وبعدها في يوغوسلافيا السابقة (Large 1998).

كما تخصصت المنظمات غير الحكومية في إعادة إحياء التنمية بعد النزاعات وبناء السلام. وتُنشرُ وثائق شاملة عن مساهمات منظمات المجتمع المدني في بناء السلام بانتظام من قبل "المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات ومعالجتها" (van Tongeren et al. 2005; van Tongeren 1998; European Centre for Conflict Prevention 1999). وتقدم المراجع العالمية تصنيفات مختلفة لجملة من وظائف المنظمات غير الحكومية في هذا السياق (Ropers 2002):

- إنشاء وسائل إعلام بديلة وتقارير بديلة عن الحرب والسلام
- مراقبة الانتخابات والمؤسسات والأنشطة الحكومية المعنية بعملية الديمقراطية
- العمل الشبابي (السياسات الاجتماعية على مستوى المجموعات السكانية، وخلق مصادر دخل، والتعليم، والتمكين)
- دعم الإصلاحات في قطاع التعليم ومبادرات التثقيف السلمي
- ترسيخ ثقافات السلام: توفير محفزات لتخطي ثقافات الحرب عبر الفن والموسيقى والأفلام والفعاليات الثقافية
- تعزيز "الدوائر الانتخابية السلمية" المحلية
- مبادرات من أجل الحوار بين الأديان
- تمكين المرأة، والقيام بحملات تدعو لحقوق المرأة وتناهض الاتجار بالبشر
- مبادرات من أجل تسريح الجنود ونزع السلاح
- حماية الأفراد المهددين، وضمان أمن الأقليات، أو اللاجئين أو العائدين من اللجوء

- إعادة دمج العائدين من اللجوء وبناء المجتمعات
- مراقبة حقوق الإنسان
- توثيق جرائم الحرب، وتقصي الحقائق، ودعم تحديد المفقودين
- التعامل مع الصدمات النفسية والدعم الاجتماعي النفسي لضحايا الحروب واللاجئين والعائدين
- مبادرات التعامل البيئاً مع الماضي (تقصي الحقائق، وقص الحكايات، ومبادرات المصالحة)

بنت المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات السياسية والمجتمعات المحلية شراكات مع المجموعات والأفراد في المجتمعات التي تعاني من صراعات، وطوّرت معها برامج دعم من أجل بهدف التمكين من معالجة النزاعات وبناء السلام. علاوة على ذلك تعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية من أجل التأثير على سياسات الحكومات والمنظمات الدولية ومراقبتها في إدارة الأزمات الدولية بهدف التوعية العامة باحتياجات المجتمعات الممزقة بسبب الحروب.

تتجه المنظمات غير الحكومية إلى تنظيم صفوفها في شبكات عمل إقليمية أو عالمية في إطار عملية العولمة. وينشط الكثير منها على مستوى الأمم المتحدة، بينما تركز منظمات أخرى على المستوى الأوروبي أو مستويات إقليمية أخرى أو على المستوى الوطني (Serbin 2005). وتعرض هذه الفقرة عدة أمثلة ذات صلة.

1. "الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة" GPPAC هي شبكة من منظمات غير الحكومية ومنظمات غير حكومية إقليمية تُعنى بالوقاية من النزاعات وبناء السلام، وقد عُقد أول مؤتمر عالمي لها في مركز الأمم المتحدة في نيويورك في حزيران/يوليو 2005. تتمثل مهمة هذه الشراكة في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات المشاركة، إلى جانب تحفيز التعاون والتكامل مع منظمات الأمم المتحدة. أُسست "الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة" في عام 2002 بمبادرة من المركز الأوروبي للوقاية من النزاعات ECCP بوصفها عملية في إطار المجتمع المدني هدفها وضع جدول عام عالمي للوقاية من النزاعات المسلحة استجابةً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2001 حول الوقاية من النزاعات المسلحة. تهدف الشراكة إلى "دعم الانتقال من رد الفعل إلى الوقاية" في إطار سياسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء (van Tongeren et al. 2005, 3). وقد طورت 15 عملية إقليمية جداول عمل منفصلة تعكس مبادئ وأولويات الأقاليم المعنية. بناءً على تلك الاقتراحات طورت "الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة" جدول أنشطة عالمية عُرضت في مؤتمر المجتمع المدني العالمي في مركز الأمم المتحدة. ويستضيف "المركز الأوروبي للوقاية من النزاعات" الأمانة العامة للشراكة، كما ينسق المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات.

2. أُسسَ "المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات ومعالجتها" في عام 1997، ويتكون من نحو 150 منظمة أوروبية ومنتدى قومياً للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الوقاية من النزاعات أو بناء السلام على الساحة الدولية، وتتمثل مهمته في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات المشاركة إلى جانب تحفيز التعاون والتكامل.

3. أنشئ "مكتب العلاقات السلمية الأوروبي" EPLO في عام 1999 من قبل بعض أعضاء المنتدى الأوروبي. وجاء الحافز الأول لإنشاء المكتب من مكتب علاقات الاتحاد الأوروبي التابع لخدمة كوايكر للسلام Quaker Peace Service. وتحتوي المبادئ الأساسية لهذا المشروع على بعدين، ألا وهما تحسين تمثيل المنظمات غير الحكومية المعنية بمعالجة النزاعات لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتحسين تزويد المنظمات غير الحكومية الأعضاء بالمعلومات. يضم "مكتب العلاقات السلمية الأوروبي" ما يقارب 20 منظمة غير حكومية مختلفة تتوزع على أربع مجموعات عمل هي: (1) التمويل من أجل السلام؛ (2) التدخلات المدنية من أجل السلم المستدام؛ (3) بناء السلام، والتنمية، والمساواة بين الجنسين؛ (4) بناء السلام والأمن. وتحافظ المجموعة على التعاون الوثيق مع "كونكورد" Concord، وهي شبكة عمل على المستوى الأوروبي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية.

شجعت الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التعاون مع المنظمات غير الحكومية، إذ أن هذه المنظمات تملك المعرفة الجوهرية حول مجتمعات مناطق النزاع. وقد بدأ نواب برلمان الاتحاد الأوروبي منذ نهاية التسعينيات بتنظيم اجتماعات دورية مع المنظمات غير الحكومية في إطار مجموعة الاتصالات المعنية بحقوق الإنسان، ومجموعة اتصالات المجتمع المدني، ومجموعة اتصالات السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، ومجموعة عمل نقل الأسلحة في بروكسل. وظهرت إثر ذلك مندييات جديدة لتبادل المعلومات وللتشاور بين الفاعلين من الجهات الحكومية والفاعلين غير الحكوميين وشبكات عمل تطوير السياسات، تولدت عنها خبرات زاخرة حول جملة من القضايا البارزة. كما أثر هذا التعاون على سياسة الوقاية من النزاعات والتنمية التابعة للاتحاد الأوروبي. ولا بدّ من التأكيد هنا على أن مسببات النزاعات قد أخذت بعين الاعتبار بشكل أكبر بكثير في الوثائق والبرامج (Debiel and Fischer 2000).

أنشأت منظمات غير الحكومية شبكات عمل وقامت بحملات تدعو إلى الرقابة على تصدير الأسلحة ورفع الوعي العام بالديناميكيات الاقتصادية التي تغذي اقتصاد الحروب. وقد قامت جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة في المنتدى الإقليمي العريض "التضامن الأوروبي من أجل المشاركة المتساوية" Eurostep (وكل تلك المنظمات لديها مكاتب في بروكسل) برفع حساسية مؤسسات الاتحاد الأوروبي إزاء ضرورة إجراء تقييمات تتضمن نقدًا ذاتيًا للسياسات المتبعة في تجارة الخشب والماس والنفط، لأنه من شأنها إطالة أمد الحروب ودعم اقتصادها. وتشير الدلائل على سبيل المثال إلى أن الكثير من المجموعات المسلحة في دول إفريقيا تعتمد على بيع هذه الموارد لشراء السلاح والعتاد. وقد مارست حملة الماس الدولية ضغطًا على السياسيين والشركات الخاصة لتفادي تجارة الماس التي تساهم في تمويل الحروب كما كانت الحال في أنغولا. كما أسست 100 منظمة غير حكومية في عام 1998 "شبكة الأنشطة الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة" IANSA والتي تهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بالأسلحة. إذا فالضغط الممارس من قبل شبكات المنظمات غير الحكومية هو الذي أدى إلى تركيز منظمات الاتحاد الأوروبي بشكل خاص على هذه المسائل في الأعوام الماضية (Debiel and Fischer 2000).

يصبح إنكار اتساع تأثير المنظمات غير الحكومية المتنامي على السياسات الدولية أمرًا مستحيلًا في ضوء هذه النظرة الشاملة، كما يوجد استعداد أكبر للاعتراف بها شريكًا للتعاون من قبل الوكالات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. يعتبر ريتشيليانو Ricigliano (2003, 459) أن التعاون بين الفاعلين على المسارين I و II ينمو بسبب قدرته الجيدة على تمثيل المصالح الخاصة لكل فاعل. بيد أن

تقييمات أدوار المنظمات غير الحكومية في السياسات الدولية متباينة، لا بل وأحياناً متضاربة. وقد أثار الأكاديميون والممارسون بشكل خاص سجلات حول دور وتأثير وشرعية المنظمات غير الحكومية وأنشطتها.

4. التقييمات المتباينة لأدوار المنظمات غير الحكومية وأنشطتها

يُعتبر الكثير من المعلقين والمراقبين ارتفاع مستويات مشاركة المنظمات غير الحكومية في الوقاية من النزاعات وبناء السلام تطوراً إيجابياً. وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى ذلك، فقد ساعد تعاون المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الدولية، على سبيل المثال، على التأكيد على القضايا التي أهملت و/أو هُملت في الماضي، إلى جانب زيادة الشفافية في عملية صنع القرار. كما أنها تساهم في تشكيل "فضاء عالمي عام"، وفي "رفع إمكانات السياسات الدولية عبر الأنشطة العابرة للحدود مثل حملات الاحتجاج والأنشطة الرمزية والمقاومة المدنية، وأخيراً وليس آخراً تساهم المنظمات غير الحكومية في عملية ديمقراطية منظومة الأمم المتحدة (3, Klein 2002). ويرى بعض الأكاديميين أن اتساع قطاع المنظمات غير الحكومية والأنشطة الدولية العابرة للحدود قد جاء نتيجة لبروز "مجتمع مدني عالمي" (Kössler and Melber 1993; Colás 2002; Scholte 2002; Kaldor 2003; Keane 2003; Richmond 2005). ويُعزى ذلك للاسترشاد بقيم التضامن والمشاركة والتفهم الموجهة إلى دعم عمليات التحضر وحل النزاعات بالوسائل السلمية. كما يؤكد معلقون آخرون على ضرورة إشراك أطراف أخرى في سياسات السلام، لا أن يُترك الأمر للسياسيين والدبلوماسيين وحدهم (Zartman and Rasmussen 1997).

يرى الأكاديميون والفاعلون على السواء عند المقارنة مميزات يبدو أنها تُحسن أداء الفاعلين غير الحكوميين في إطار أنشطة بناء السلام. وتتضمن بعض نقاط قوة المنظمات غير الحكومية استقلالها السياسي ومرونة ولايتها mandate وحياديتها ومصداقيتها العالية³. ويفسر هذه النقطة "فان تونغرن" Van Tongeren (1998, 23) منسق المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات، حيث يقول: "تحمل المنظمات غير الحكومية في جملتها القدرة على: (أ) العمل دون التقيد بولايات صغيرة ومعوقات السياسات الخارجية، (ب) الدخول في مجالات غير متاحة للفاعلين الرسميين، (ج) التحدث مع عدة أطراف دون فقدان المصداقية، (د) التعامل مباشرة مع القواعد الشعبية، (هـ) العمل بسرية دون مضايقة الإعلام والبرلمانات والجماهير، (و) تحمل أعباء المخاطر الكبرى نظراً لدفاعها عن العامة، ونظراً لجدول أعمالها المعنية بالعدل الاجتماعي، (ز) إنشاء شبكات عمل فعالة نتيجة لعلاقات المنظمات طويلة الأمد المبنية على الثقة بالمجتمع المدني في مناطق النزاعات، (ح) لفت اهتمام الرأي العام لتحريك الإرادة السياسية على مدى أطول مما تستطيع الحكومات". عموماً تستطيع المنظمات غير الحكومية القيام بأنشطة لا تقوى الحكومات على القيام بها، مثل "تسهيل تطوير الأفكار الجديدة والمبدعة، وتوفير قنوات تواصل غير

3 يناقش البعض أن المجتمع المدني العالمي يتحمل مسؤولية "إنقاذ العالم" والكفاح من أجل الاستدامة والتنمية وحقوق الإنسان والسلام (أنظر AtKisson 1997).

رسمية موثوق فيها، والتوسع في شبكات العلاقات، خصوصاً مع المجموعات أو الأفراد الذين تعترف الحكومات عن الالتقاء بهم لاعتبارات سياسية أو قانونية" (Ricigliano 2003, 459).

ويناقش آخرون في الوقت عينه الأدوار المتباينة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في بؤر النزاعات، فمن الواضح أن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والشركات تبقى الفاعل السياسي الأكثر نفوذاً. وتستغل المنظمات الحكومية الوطنية والدولية الخبرات والمعرفة والفاعلية والتقبل العام للمنظمات غير الحكومية من أجل زيادة شرعية جداول أعمالها الخاصة (Brunnengräber et al. 2001). ويقول ريتشموند (Richmond 19, 2005) إن للمنظمات غير الحكومية أهمية حاسمة في بناء المؤسسات التي تدعم "السلام الحر" انطلاقاً من القاعدة الشعبية العريضة، ما يتضمن اقتصاد السوق الحر، واستراتيجيات التطوير، والإصلاحات الاجتماعية، والدمقرطة السياسية، وحقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية. وتعتبر المنظمات جزءاً من "الإجماع حول بناء السلام" يشمل المانحين، والدول الكبرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، التي تصبح تدريجياً جزءاً من الحكم الخارجي على مناطق ما بعد النزاع. بيد أن هذا التطور ينطوي على مجموعة معضلات، فمبدأ السلام الحر يفتح مجالاً لمواقف قد "يتنافس الفاعلون غير الحكوميين فيها مع المبدأ الأساسي، بل ربما يشرعون باستخدام العنف بغية إعادة إنتاج النظام الحر... وكثيراً ما توفر انتهاكات حقوق الإنسان أو غياب أمن الناس أساساً لأشكال التدخل الحكومي وغير الحكومي، فيؤدي ذلك لاعتماد حكم الدولة ووجود المجتمع المدني على الفاعلين الخارجيين" (Richmond 2005, 32).

يتجاوز آخرون إشكالية التباين ويتبنون موقفاً ناقداً للمنظمات غير الحكومية. وهناك خمس نقاط أساسية للنقد يمكن تلخيصها فيما يلي (للحصول على نظرة شاملة أنظر Reimann 2005; Debiel and Sticht 2005):

- المنظمات غير الحكومية ليست "مستقلة" فعلياً، بل توجهها الحكومات غالباً
- تغيّر أداء المنظمات غير الحكومية بسبب متطلبات الأسواق المانحة ووسائل الإعلام
- تتمتع المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الأصول الغربية بنفوذٍ مقارنةً بالمنظمات الأخرى، وهي تصدر إليها مناهج غير متوافقة مع الواقع الاجتماعي في الدول الأخرى، لا بل وتفرضها عليها
- يُنظر لبعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي يوجهها فاعلون خارجيون تابعون للحكومات أو غير حكوميين على أنها تتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة
- لا تخضع المنظمات غير الحكومية لأية رقابة ديمقراطية وتتقصها بذلك الضوابط الشرعية

لا بد لنا هنا من توضيح بعض المسائل المذكورة في هذا النقد. تُبيّن الوثائق فيما يتعلق بالنقطة الأولى (غياب الاستقلالية) أنّ التمويل العام للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية قد تضاعف بين عامي 1995 و2001، وارتفع من 3.1 مليار دولار أمريكي إلى 7.2 مليار دولار أمريكي (Debiel and Sticht 2005, 134). بحسب تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). وهذا يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية يمكنها العمل بوصفها فروعاً خاصة بالحكومات التي تُكف تلك المنظمات بالقيام بخدماتها على الأرض، حيث يتم مثلاً تمويل نحو 50% من أنشطة المنظمات غير الحكومية من الصناديق العامة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إذاً هناك

خطرٌ واضحٌ في أن تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ السياسات الحكومية وحسب. بيد أن قبول التمويل العام لا يعني بالضرورة فقدان المنظمات غير الحكومية لقدرتها على مراقبة ونقد السياسات الحكومية، ففي النهاية يمكن في الديمقراطيات الأوروبية الحصول على تمويل من الوكالات الحكومية ونقد السياسات الرسمية في آن معاً، وقد تجلّى ذلك في التعاون بين الدولة والجهات غير الحكومية في الماضي القريب والحاضر.

أما النقطة الثانية (تغيّر الأداء) فتتعلق بظاهرة الانتشار الشديد للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات الغربية، مما أدى إلى تشكيلها لما يشبه "القطاع الثالث" اليوم، أي لسوق عملٍ جديدٍ. ناهيك عن المجتمع المدني الذي يتكوّن من الحركات الاجتماعية التقليدية والجمعيات، وما إلى ذلك. كما يظهر هذا التوجّه في الدول النامية ومجتمعات ما بعد الحرب، ولا تقدم المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات سوى خدمات تجارية. وهناك نقاشٌ مستمرٌ قائمٌ منذ نهاية التسعينيات بين الأكاديميين والفاعلين يتضمن جدلاً مفصلاً عن انقسام المنظمات غير الحكومية إلى إحدى هاتين الفئتين: تلك التي تمثل الحركات وتلك التي تقدم الخدمات (Wahl 1998; Weiss 1998; Ropers 2002; Duffield 1997). ويُعتبر خطر استجابة المنظمات غير الحكومية إلى الأموال في المقام الأول وليس إلى الاحتياجات الاجتماعية خطراً كبيراً، وينسحب هذا على المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على السواء (أنظر القسم رقم 5).

تشير نقطة النقد الثالثة (سيادة الغرب) إلى المنافذ غير المتساوية إلى التمويل والإعلام والعمالة المؤهلة، وما شابه، مما يدل على أن "المجتمع المدني الدولي" تتخلله هياكل الامتيازات الغربية. يخلق هذا خللاً في التوازن بين القوى، وتبايناً في القدرات فيما يتعلق بوضع جداول الأعمال على سبيل المثال، أو وضع القضايا و/أو المظالم على جداول أعمال الجهات السياسية والإعلامية على السواء. حيث تركز المنظمات غير الحكومية في الشمال والغرب غالباً على حقوق الإنسان السياسية، بينما تؤكد منظمات جنوب الكرة الأرضية على حقوق الإنسان الاجتماعية (Klein 2002, 4). وتتمثل نقطة نقد أخرى في أن عمالة المنظمات غير الحكومية تساهم في بعض الحالات في إرساء ثقافات الهيمنة والتبعية علاوةً على تجاهلها للملكية المحلية (Reich 2006). كما تميل المنظمات غير الحكومية الغربية إلى استخدام التصورات التكنوقراطية في حل النزاعات، حيث تصدر مناهج المجتمع المدني الغربية إلى سياقاتٍ أخرى، وتُخضع الثقافات الأخرى لها. وهذا قد يعرقل الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات الحكومية لدى تطبيق هذه المناهج على دول نامية ودول صاعدة.

تكتسب النقطة الرابعة أهمية خاصة (التأثير المحتمل للمنظمات غير الحكومية على الحكومات وتدخلها في الشؤون الداخلية للحكومات)، لكنها تحتوي أيضاً على عناصر متناقضة. ويؤكد هذا النقد على أن تهديدات ومخاطر تدخل المنظمات غير الحكومية في شؤون الحكومات الداخلية يجب أن يؤخذ على محمل الجد. ولا بدّ من أن تُولى هذه المسألة اهتماماً خاصاً لأن المنظمات غير الحكومية تميل للعمل في الدول التي تعيش مراحل انتقالية، أو الدول التي تمر بأزمات، و/أو الدول النامية في جنوب الكرة الأرضية. كما يمكن أن تموّل الوكالات الحكومية أو المانحون غير الحكوميين أو مجموعات تمثّل المصالح على سبيل المثال الوكالات والاتحادات الخاصة من أجل التلاعب بالنظام السياسي أو إحداث تغييرات فيه بما يتوافق مع مصالحها. وقد سُجّلت حالات من سوء الاستغلال السياسي. ويُعتبر القرار الذي صاغته عدة منظمات غير حكومية ضد إسرائيل في "المؤتمر العالمي المناهض للعنصرية والاضطهاد وكراهية الأجانب وعدم التسامح في دربان في أيلول/سبتمبر 2001 واحداً من الأمثلة (Klein 2002).

لا بدّ من الاعتراف بوجود حالات فردية ومنعزلة من الممارسات السيئة والتدخل السياسي وسوء استعمال الموارد في عالم المنظمات غير الحكومية، ولكن من المهم أيضاً عدم تضخيم هذه الحالات، فهناك عدة عوامل على نفس الدرجة من الجدية تخفف من وطأة الأمر. ولا بدّ أيضاً من الاعتراف على سبيل المثال بأن نقطة نقاش "التدخل غير المشروع أو غير المصرح به" تُستخدم بشكل واضح من قِبَل الأطراف المتطرفة في النزاعات، أو من قِبَل الزعماء السياسيين، وذلك لنقد و/أو تجنب الأنواع المختلفة من التدخل السلمي التي تتعارض مع مصالحهم. وهم يميلون لانتقاد المساعدة الخارجية الناتجة عن جهود بناء السلام المتوافقة مع المجتمع المدني بشكل عام بوصفها قوات تدخل. وتميل معظم الدول الضعيفة ميلاً شديداً لحماية سيادتها، وهذا لأسباب وجيهة، لكن هذه الحجة تُستغل في الوقت عينه للحدّ من أشكال المشاركة "المشروعة" والرصينة وذات الغايات الحسنة.

أما النقطة الخامسة (نقص الشرعية والشفافية والمصادقية) فهي هامة ولكن مشكوك فيها، فعلى عكس الحكومات والبرلمانات لا يستطيع الفاعلون غير الحكوميين الحصول على الشرعية عبر الانتخابات العامة بالطبع، لكن الاستنتاج القائل بأن المنظمات غير الحكومية تتسم بنقص الشرعية يبقى غير مقنع (Beisheim 1997; 2005)، كما يقول الأكاديميون والممارسون من شبكات عمل المنظمات غير الحكومية العالمية بحق. فنفوذ المنظمات غير الحكومية محدود مقارنةً بنفوذ إدارات الحكومات والبرلمانات و/أو مجتمع الأعمال، رغم أنها تقوم بدور هام في الساحة الدولية. قد تقوم المنظمات غير الحكومية بدور مجموعات الضغط القوية لكنها لا تتخذ قرارات ملزمة قانونياً للمجتمعات بأكملها، وباختصار لا تملك المنظمات غير الحكومية النفوذ القانوني أو السياسي أو العسكري الذي تملكه الدول، كما لا تملك المنظمات غير الربحية الاحتياطات الهائلة من النفوذ المالي مقارنةً بالشركات الخاصة، وبدلاً من ذلك يعتمد الكثير منها على تمويل المؤسسات الخيرية والمانحين الخاصين وبذلك على تقبل الرأي العام لها. ينسحبُ هذا بشكل خاص على المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجالات حماية حقوق الإنسان ومعالجة النزاعات. لكنها كما يصف بارنز Barnes (2005, 13) منظور أعضاء "الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة"، لا تمتلك إلا "نفوذ التحفيز، واقتراح الحلول القائمة على تحليلاتها للمشكلات، والتأثير على الآخرين عبر القدوة الحسنة، ومصادقية صوتها الأخلاقي". لذا يجب تقييمها وقياسها على أساس أدائها ومساهماتها في "التنافس على قبول الرأي العام بها" (Klein 2002, 4).

إن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وبناء السلام، ومعالجة النزاعات يمكنها اكتساب الشرعية وقدر أكبر من المصادقية عبر إثبات فاعليتها وتأثيرها القوي المحددين بشكل واضح عبر الأغراض والمهام الواضحة. وقد طوّرت منظمات غير حكومية كثيرة منظومة من التقارير عن الوضع المالي والتمويل تتسم بالشفافية، كما تُنشر هذه المعلومات للعامة في تقارير سنوية وعلى مواقعها الخاصة على الشبكة العنكبوتية الإنترنت. وقد عززت منظمات كثيرة ممارسة الشفافية فيما يتعلق بعمليات اتخاذ القرارات داخل تلك المنظمات، فطور الكثير من المنظمات غير الحكومية الكبرى أدوات تقييمٍ تُمكنها من خوض نقاشات فيها مراجعة للذات وإمكاناتها وحدودها. وقد بدأت بعض منظمات وشبكات عمل المنظمات غير الحكومية الكبرى المعنية بالسلام بمناقشات حول إمكانيات تحسين أدوات المراقبة والتقييم، بهدف تحديد تأثير أنشطتها بشكل أفضل، وتحسين أدائها لدى معالجة النزاعات، لكنها بشكل عام ما زالت تفتقر لنظام شاملٍ وشفافٍ للتقارير الخاصة بالنجاحات والإخفاقات والاستنتاجات. ولا بدّ هنا من التذكير بأن هذا النقص الكبير ينسحب بنفس الدرجة على الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية.

5. اكتساب الشرعية عبر مراجعة الذات وتقييم التأثير والأنشطة الفعالة

عهدت الوكالات التنموية على الزعم بأن أنشطتها بشكل عام تساهم تلقائيًا في السلام. بيد أنها بدأت اليوم بجدل يتسم بنقد الذات حول كيفية تفادي النتائج السلبية والآثار الجانبية غير المقصودة. "لا تؤذي"، مقولة أندرسون Anderson في عام 1999 تلك التي باتت تُعتبر مبدئًا إرشاديًا للتدخل الإنساني والتنموي، واستجابة للدراسات التي أظهرت أن نقل الأموال والبضائع عبر الوكالات الإنسانية والتنموية يمكنه الإسهام في إطالة أمد اقتصاد الحروب ودعم مصادر أمراء الحرب و/أو خلق تشويهاً في الاقتصاد المحلي. وقد أضاف الفاعلون من المجتمع المدني على ذلك الجدل نداءً لرفع الحساسية إزاء السياسة الإنسانية والتنموية، وقام بعضهم بمراجعة برامجهم على ضوء التجارب الأخيرة.

إن المنظمات غير الحكومية الناشطة في بناء السلام ومعالجة النزاعات تقوم اليوم بشكل خاص بالجدل حول إمكانية تطوير معايير ومبادئ مشتركة ("قواعد السلوك") في مجال العمل السلمي. وقد تم في هذا الإطار تطوير بعض الخبرات المفيدة ضمن مشاريع مشتركة من قبل أكاديميين وممارسين. وهناك أمثلة على ذلك منها "مشروع المجتمعات الممزقة بسبب الحروب" بالتعاون مع الأمم المتحدة، وورشات العمل الخاصة بالدروس المستخلصة التي ينظمها "المركز الأوروبي للوقاية من النزاعات" و"مشروع التفكير في ممارسة السلام" RPP الذي أطلق عام 1999 من قبل حركة التعاون من أجل التنمية (كاميريدج، بولاية ماساتشوستس الأمريكية) ومعهد الحياة والسلام (أوبسالا - السويد) (Anderson and Olson 2003). كما أجريت عدة دراسات حول تقييم التأثير في الأعوام الماضية (Church and Shouldice 2002, 2003; Smith 2003; Austin, Fischer and Wils 2003; Paffenholz and Reyhler 2005).

لا تقوم منظمات السلام بتحويل مبالغ ضخمة وإرسال كميات هائلة من البضائع إلى مناطق الكوارث بالمقارنة مع منظمات التنمية والمنظمات الإنسانية. ولكن، كما تشير عمليات التقييم الخاصة بها ومراجعة الذات، يمكن أن يكون هناك تبعات سلبية حتى لإستراتيجيات التدخل النابعة من النوايا الحسنة والهادفة إلى بناء السلام ومعالجة النزاعات. وقد حدد "مشروع التفكير في ممارسة السلام"، مثلاً، ستة أنماط من التأثيرات السلبية⁴ هي:

- (1) تفاقم الانقسامات بين المجموعات المتنازعة؛
- (2) ازدياد الخطر الذي يواجه المشاركين في أنشطة السلام؛
- (3) إشعال فتيل العنف الهيكلي أو العلني؛
- (4) إزاحة المصادر الإنسانية والمادية عن أنشطة السلام البناءة؛
- (5) ازدياد الحنق؛
- (6) إجهاض إمكانيات الأشخاص المحليين.

وُثِّقَت هذه النتائج السلبية توثيقاً جيداً (Anderson and Olson 2003; Sorbo et al. 1997)، كما يوجد قدرٌ كبيرٌ من الوعي بضرورة تجنبها، خصوصاً في الثقافات السيادية وفي حالات الاعتماد طويل المدى وفيما يخص مراعاة المصادر المزدوجة أو المهذورة. (رغم أن تلك الاستنتاجات صادرة عن عملية

4 تقرير عن التأثيرات السلبية نشرته "حركة التعاون من أجل التنمية" (CDA) www.cdainc.com/rpp/negative_impacts.php

مراجعة الذات التي يقوم بها فاعلو المجتمع المدني، فإنها تنطبق بالقدر ذاته على التدخلات التي تقوم بها الوكالات الحكومية.)

علاوةً على الكشف عن الآثار السلبية، تركز عملية "مشروع التفكير في ممارسة السلام" على كيفية تحديد النتائج الإيجابية. لا بل إن معظم المنظمات غير الحكومية تواجه صعوبات أكبر بكثير في تحديد شروط النجاح والتأثيرات الإيجابية. ويُعتبر غياب النتائج السريعة في النشاط السلمي من المشاكل الأساسية في هذا الإطار، الأمر الذي يتطلب التزامًا طويل الأمد. كما يصعب تقييم مساهمة وكالة ما في السياق الأوسع، لأن معظم برامج بناء السلام هي عبارة عن جهود سريعة ترمي إلى التأثير في جزء واحد من مجمل الصورة، وهذا الجزء يكون صغيراً في أغلب الأحيان. ببساطة شديدة، لا يستطيع برنامج بمفرده تغطية كل النقاط. ورغم أن النتائج تُوثق جيداً في معظم الحالات، إلا أن نتائج وتأثيرات الأنشطة السلمية تبقى صعبة التقييم. ويعتبر عزو الآثار الاجتماعية إلى أنشطة سلام بعينها تحدياً أكثر تعقيداً.

حددت مراجعة "مشروع التفكير في ممارسة السلام" مرحلتين من الفاعلية. المرحلة الأولى مرتبطة بالبرنامج: "تُقيّم الوكالات فاعلية كل نشاط على حدة في هذه المرحلة (مثل تعليم السلام، وورش عمل الحوار، والمشاريع ذات العائدات الداخلية)، وهذا عبر تقييم نجاح ذلك النشاط في تحقيق أهدافه المنشودة. وغالباً ما تجرى تقييمات البرامج في تلك المرحلة بانتظام عبر الوكالات حتى وإن لم تكن منهجية دائماً". بينما يُطلق على المرحلة الثانية "التركيز على السلام". ويرتبط السؤال هنا بالفاعلية، بمعنى هل تساهم الوكالات في الإطار الأوسع عبر تحقيق أهداف خاصة بالبرامج: "يتطلب هذا تقييم التغييرات في البيئة العامة التي يمكن أن تُنتج أو أن لا تُنتج عن مشروع أو برنامج ما".⁵

نتيجة لعملية التقييم التابعة "مشروع التفكير في ممارسة السلام" قدمت "حركة التعاون من أجل التنمية" اقتراحاً يتضمن خمسة معايير للفاعلية، وهي:⁶ (1) إيقاف عامل جوهرى من العوامل المحركة للحروب أو النزاعات؛ (2) خلق قوة دافعة للسلام عبر تمكين المشاركين والمجتمعات من تنمية مبادراتهم السلمية ارتباطاً بعناصر حساسة لتحليل السياق؛ (3) تشكيل مؤسسات جديدة أو إصلاح المؤسسات السياسية القائمة لمعالجة المظالم؛ (4) تمكين الناس بشكل متزايد من مقاومة العنف والاستفزازات الهادفة إلى استخدام العنف؛ (5) رفع الإحساس بالأمن العام والخاص على السواء. هناك فائدةً وتحدٍ كبيران من البحث عن معايير مشتركة لقياس النتائج والتأثيرات التي تقوم بعملية "مشروع التفكير في ممارسة السلام" بترويجها، فهي تساهم على الأقل في توعية الممارسين بضرورة مناقشة وصياغة بعض المعايير في كل منظمة بغية تحسين عمليات التخطيط. وهذا يتضمن التخطيط لأهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى بطريقة شفافة ومتفق عليها من قِبل الأفراد والمجموعات المشاركة.

تشير عملية "مشروع التفكير في ممارسة السلام" كذلك إلى الحاجة إلى طرق أكثر فاعلية للربط بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية. وقد تم تطوير هذه النظرة العميقة من قِبل أكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. حيث نجد ريتشيليانو (2003; Ricigliano)

5 معايير الفاعلية توجد في الإنترنت على العنوان التالي www.cdainc.com/rpp/criteria_of_effectiveness.php

6 تقرير عن معايير الفاعلية يوجد في الإنترنت على العنوان التالي www.cdainc.com/publications/rpp/effectiveness_criteria.php

(2005، رئيس معهد قضايا العالم (واشنطن)، يقول بضرورة أن تتبع المنظمات المعنية بمجال بناء السلام منهجاً متكاملاً في عملها يجمع بين تخصصات تقليدية متميزة مثل حقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، والتنمية المستدامة، والبيئة، ومعالجة النزاعات، والأمن وسيادة القانون، بغية رفع الفاعلية في النزاعات المعقدة القائمة اليوم. وهو يقترح بشكل خاص منهجاً مكوّناً من "شبكة عمل من الأنشطة الفعالة" بوصفها مجموعة من الممارسات الرامية إلى التعاون تكون قادرة على تسهيل المناهج المتكاملة لبناء السلام على أرض الواقع وفيما يتعلق بالتنمية النظرية لهذا المجال.

وأخيراً، من المفاهيم الهامة لعملية "مشروع التفكير في ممارسة السلام" أن التدخلات الخارجية لا يمكنها أن تساهم في بناء السلام إلا إذا سعت إلى تعزيز القدرات المحلية، وإذا استخدمت منهجاً متوازناً، وكانت تدرك حدود تدخلها باعتبارها طرفاً ثالثاً وحدود التأثيرات الخارجية على عملية السلام.

ورغم ذلك، لا تزال الأسئلة التالية مفتوحة: من هم الفاعلون المحليون الذين يجب أن يتم التوجُّه لهم؟ ما هي مقومات بناء مجتمع مدني في مجتمعات مزقتها الحروب وما هي حدود ذلك؟ ما علاقة ذلك بعملية بناء الدولة؟ سوف نتعرض لهذه الأسئلة وأسئلة مماثلة في الفقرات اللاحقة.

6. قدرات المجتمع المدني الكامنة في المجتمعات التي مزقتها الحروب

6.1 تجارب من البوسنة والهرسك ما بعد الحرب

تم التأكيد على "تقوية المجتمع المدني" بوصفه عنصراً مفصلياً لبعض التدخلات والمهام الخارجية في أوضاع ما بعد النزاعات. وهو عنصر تستخدمه المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية بناءً على توقعها بأن المجتمع المدني سوف يساهم في صيرورات الديمقراطية ومعالجة النزاعات. ونجد منذ منتصف التسعينيات اعترافاً متزايداً بمبادرات المجتمع المدني المتعلقة ببناء السلام، خصوصاً عند أخذ حقائق فشل التدخلات العالمية في الصومال أو رواندا أو دول البلقان بعين الاعتبار (Paffenholz and Spurk 2006, 2). وهناك تأكيد واضح على مهمة المجتمع المدني التحريرية. كما يُنظر خطاب المنظمات غير الحكومية إلى المجتمع المدني بوصفه "أحد أهم دعائم قدرات المجتمعات على إدارة النزاعات بشكل سلمي. وينطبق هذا بصفة خاصة عندما يكون الأفراد أعضاء في مجموعات متعددة تتناول كلٌّ منها جانباً مختلفاً من قضاياهم، مثل هويتهم الاجتماعية واهتماماتهم المهنية، وهوياتهم وقيمهم الاجتماعية والسياسية، وبيئة الجوار" (Barnes 2005, 10). إن تداخل انتماء فاعلي المجتمع المدني في عدة مجموعات من شأنه أن يخلق "رأسمالاً اجتماعياً تعاضدياً": أي خلق شبكات تشكل قوة كبيرة في دمج المجتمع ونقل من قوة الاستقطاب الكامنة على جميع الجوانب. يُنظرُ إلى المجتمع المدني غالباً على أنه حلٌّ للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ليس فقط من قِبَل الممارسين على مستوى القاعدة الشعبية، بل أيضاً من قِبَل المنظمات الدولية. لكن يوجد خطرٌ كامنٌ في أن تبالغ هذه النظرة في تقدير مجال تأثير الفاعلين الاجتماعيين وفي تجاهل تعقيد الاحتياجات في التحول من الحرب إلى السلام، خصوصاً في المواقف التي تتداخل فيها عمليات التحول المختلفة. وقد بدا ذلك واضحاً في البلقان حيث تزامنت تحديات إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات مع تحولات النظام الاقتصادي والسياسي.

وانطلاقاً من تجربة البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد الحرب يمكن استخلاص الدروس من معضلات تعزيز المجتمع المدني في ظل جهود بناء السلام.

بعد اتفاقية دايتون التي أنهت الحرب في عام 1995 أصبحت البوسنة "مشروعاً رياديًا للحوكمة الدولية" في سياق "سياسة داخلية عالمية" (Ehrke 2003, 153). هذا المشروع يعتبر إرساء الديمقراطية واقتصاد السوق شرطين أساسيين لحل النزاعات وتفادي العنف⁷. بيد أن اتفاقية دايتون للسلام تجاهلت قضية المجتمع المدني إلى حد كبير. وبدلاً من ذلك اتبعت المنظمات الدولية إستراتيجية يمكن تسميتها بمنهج "التحرير أولاً" (Schneckener 2005). ويركز هذا المنهج على خصخصة الممتلكات المؤممة سابقاً، بهدف إعداد الدولة لتتكيف مع متطلبات المؤسسات المالية الدولية. وتشير الدلائل على أية حال إلى فشل هذا المنهج، سواء فيما يتعلق ببناء الدولة أو ببناء السلام. علاوة على ذلك ثبت أن قرار تأسيس نموذج لتقاسم السلطة تحت ظروف شبه المحمية semi-protectorate مليءً بالمشاكل.

إن بقاء المتشددين القوميين من كافة الجهات في السلطة بسبب الانتخابات المبكرة (أكثر مما يجب) شكل واحداً من المشاكل المضمنة في هذه الإستراتيجية من ناحية (Paris 2004, 111; Schneckener 2003, 66)، ومن الناحية الأخرى لم يتسلح الممثل الدولي الأعلى بأية سلطات لمنع الأنشطة السياسية الهدامة خلال الأعوام الأولى بعد اتفاقية دايتون، الأمر الذي خلق وضعاً مكن السياسيين المتعصبين عرقياً من تعزيز نفوذهم، وهو أمرٌ شرعته المؤسسات الديمقراطية وهياكل المشاركة في السلطة حديثة التأسيس. وجاء تشكيل مؤسسات حكومية تتسم بالضعف نتيجةً لدستور دايتون، حيث اعتمد النظام السياسي في البوسنة على "كيانين" قويين يخضعان لحكومتين: الاتحاد البوسني الكرواتي للبوسنة والهرسك (FBiH) وجمهورية صربيا (RS)، وهناك رئاسة على مستوى الدولة تتشكل من ممثلين بوسنيين وبوسنيين كرواتيين وبوسنيين صرب. وتتولى الرئاسة مسؤولية تنفيذ السياسات على مستوى الدولة⁸. ولا تكاد الحكومة تملك أية سلطة على مستوى الدولة إذا ما قورنت بالكيانات المحلية. وازداد الوضع تعقيداً لأن الكيانات تتسم بهياكل سياسية وإدارية شديدة الخصوصية، حيث تملك جمهورية صربيا نظاماً مركزياً بينما يلتزم الاتحاد البوسني الكرواتي للبوسنة والهرسك بالنظام الفيدرالي الذي يقسم الاتحاد إلى أقاليم. كما نجد برلمانات مختلفة وعمليات صنع قرار متباينة على كافة المستويات.

تم تهميش هياكل الدولة المركزية منذ البداية لصالح مؤسسات الكيانات الأكثر قوة. ونتيجة لذلك فُتِح الباب لإفشال وتأجيل الإصلاحات الهامة (على سبيل المثال في قطاع التعليم والأمن). كما ترافق هذا مع تحرر اقتصادي شجع الفساد في عمليات الخصخصة. ومن المحزن أن التدخل الدولي لا يشترط وضع إستراتيجية إنمائية متماسكة، الأمر الذي ساهم في انعدام الأمل وغياب الثقة بالمؤسسات الديمقراطية لدى المواطنين (Fischer 2006c).

اتسم التدخل الدولي في البوسنة بشكل عام بنقص ملحوظ في التنسيق، إلى جانب غياب أي تقييم واضح لدوافع الحرب وديناميكياتها. كما تم التقليل من قدر اقتصاد الحرب المستمر أو تجاهله ومن العلاقة الوثيقة بين المصالح الاقتصادية والترابط الوثيق بين المصالح الاقتصادية والمصالح العرقية السياسية في

7 يقوم المجتمع الدولي بالفعل عبر مجلس تنفيذ السلام ومركز المفوض الأعلى في البوسنة بوظائف الحكم.

8 يُعتبرُ عضو الرئاسة الممثل الأعلى لمجموعته العرقية ورئيس أركان حرب قواتها المسلحة. لكنه لا يملك سلطة تعيين الوزراء أو إعفائهم من مهامهم.

الحفاظ على الحدود وحالة التشرد. إن الإستراتيجيات الدولية (ووجود منظمات دولية في المنطقة) ضمنت، بإيجاز، غياب الحرب في البوسنة، لكنها للأسف لم تُحدث تقدماً في تسهيل دمج الدولة وعملية إرساء الديمقراطية. كما لم يكن هناك أي تقدم واضح في معالجة النزاعات.

وبحلول نهاية التسعينيات دفع الإحباط الناتج عن ردود الفعل السلبية والتراجع المستمر في عملية الديمقراطية، دفع المنظمات الدولية لتغيير إستراتيجياتها. ولأول مرة وُضعت مسألة بناء المجتمع المدني على جدول أعمال المنظمات الدولية كما حصل في الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE وبالتوافق مع المانحين. وبدءاً من عام 1998 تم زيادة تمويل المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية أولاً في مواجهة الجبهات المنقسمة على المستوى السياسي عبر تحدي دعم التنمية على مستوى القاعدة الشعبية. وبهذه الطريقة استُكمل نهج الإصلاح -من أعلى إلى أسفل- النابع من اتفاقية دايتون للسلام عبر نهج إصلاحي من القاعدة إلى القمة (Schneckener 2003, 61). وتم الترحيب بالنهج الجديد الذي يتوجّه إلى القاعدة بوصفه التزاماً دولياً بعيد المدى بالتحول الديمقراطي في البوسنة. لكن يمكن أن يُنظر إليه أيضاً بوصفه تعبيراً عن نهج خالٍ من الأوهام تجاه الديمقراطية (Chandler 2004, 240).

ظهرت مئات من مبادرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية نتيجة لهذا التحول في الإستراتيجية⁹. وطورت الساحة الثقافية والإعلامية إمكانيات هائلة، كما اكتسب بناء السلام في المجتمع المدني أهمية إضافية بالنسبة للمنظمات الدولية (Belloni 2001; Fagan 2005). وأطلقت مبادرات المجتمع المدني لتعليم السلام وتمكين المرأة ورعاية الحوار بين الأديان والتعامل البناء مع الماضي وتوثيق جرائم الحرب. وساهمت بعض تلك الجهود في التغلب على ثقافات العنف وتجاوز الحدود العرقية ومقاومة الانفصال (Fischer 2006). بينما ركزت أخرى على مراقبة الانتخابات والمؤسسات الحكومية والفساد (Transparency International BiH 2004). كما نشطت مبادرات الشباب لإشراك أجيال المستقبل من أجل التغلب على تفشي اللامبالاة والسلبية (Fischer and Fischer 2003). أما المنظمات غير الحكومية المعنية بالإصلاحات فقد توجهت إلى مشاكل قطاع التعليم، لا سيما قضايا المشاركة والدمقرطة في المدارس (Emrich and Rickerts 2006). ونجحت منظمات أخرى في تحفيز الشباب على تحمل المسؤولية بوصفهم مواطنين في مجتمعاتهم، كما نجحت في إرساء الشعور بأن الأفراد الناشطين يمكنهم إحداث تغيير. وساهمت هذه المبادرات في الوقت عينه في التعلّم في إطار تعدد الثقافات، وفي تمكين الناس من الإدارة البناءة للمخططات السياسية الانفصالية (Fischer 2006d).

رغم هذه المشاريع التي لا حصر لها إلا أن مبادرات المجتمع المدني المكرسة بشكل واضح لبناء السلام أو معالجة النزاعات أو مراقبة حقوق الإنسان ما زالت تُعتبر نادرة في البوسنة والهرسك. لكن توجد رغم ذلك أنشطة في مجال توثيق حالات الاعتداء على حقوق الإنسان وتقصي الحقائق والتوعية بالمسؤولية الفردية والجماعية عن الحرب وجرائم الحرب. وتهدف هذه الجهود إلى التعامل البناء مع

9 إن مركز معلومات ودعم المنظمات غير الحكومية CIP الذي تأسس عام 1997 بدعم من مفوضية هلسنكي لحقوق الإنسان ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ODIHR تقدم المعلومات حول 300 منظمة غير حكومية وغير ربحية وغير سياسية تقريباً في البوسنة (أنظر www.geocities.com/cip_sarajevo/onama-eng.html). للحصول على نظرة عامة حول جميع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية الناشطة في البوسنة أنظر موقع المجلس الدولي للوكالات المتطوعة ICVA www.icva-bh.org وتوجيهات المجلس السنوية.

الماضي بهدف تقادي العنف مستقبلاً وتحفيز المجتمع على مواجهة أسباب الحروب. كما نشطت بعض المنظمات في تعليم السلام العابر للحدود، وسعت إلى إرساء معايير التسامح وممارسة الضغط على المؤسسات لتحثها على نبذ الأحكام المسبقة والتصورات العدائية إلى جانب التوعية بالمسؤولية الجماعية عن الماضي بهدف مواجهة فقدان الذاكرة الجمعية واللامبالاة (Fischer 2006b). وطورت أربع منظمات غير حكومية من البوسنة وصربيا-الجبل الأسود وكرواتيا في عام 2005 إستراتيجية مشتركة للتعامل مع الماضي¹⁰.

أظهرت تجارب الممارسين أن سكان المنطقة يريدون معالجة الماضي، فقد بحثوا عن فرص لطرح الأسئلة والمشاركة في نقاشات حول هذه القضايا، حتى وإن كانت عملية التذكر مؤلمة بالنسبة لهم (Fischer 2006b). إنهم يشعرون فوق هذا وذاك بأن الطريق ما زالت طويلة أمامهم حتى ينعموا بالتعايش والتسامح والسلام الدائم. وقد أحرز بعض التقدم في الأونة الأخيرة بعد نشر فيلم فيديو يُظهر عملية قتل عدة بوسنيين شباب في جبال "تريسكافيكيا" على يد جنود ينتمون لوحدة خاصة تابعة لحكومة يوغوسلافيا (Scorpions). وكشف هذا أن مذبحه سربرينيتشا ليست مسؤولية الميليشيات البوسنية-الصربية فقط، إنما مسؤولية القوات اليوغوسلافية أيضاً التي شاركت فيها بشكلٍ حثيث. نشرت جميع المحطات التلفزيونية المفتوحة في البوسنة فيلم الفيديو وكذلك الأمر في صربيا-الجبل الأسود مما أثار جدلاً عاماً مكثفاً. وأدرك الكثيرون في المنطقة أن عليهم مراجعة نظرتهم للتاريخ ولـ"الحقيقة" التي كانوا يؤمنون بها حتى هذه اللحظة. وبحسب أقوال ممارسي السلام خلق ذلك قاعدةً جيدةً للاعتراف بالمسؤوليات الفردية والجماعية.

قام مركز القانون الإنساني في بلغراد وناشطة حقوق الإنسان "ناتاشا كانديتش" بالكشف عن شريط الفيديو. وقد أصبح دليلاً هاماً في محكمة "لاهاي". يُبرزُ هذا الأمر الدور الفعال لتوثيق جرائم الحروب وتقصي الحقائق ورفع مستوى الوعي. كما يظهر أن المجتمع المدني يمكنه أن يحدث تغييراً في الجدل العام بالتعاون مع شركاء من حقل الإعلام، كوكالات الأنباء العامة مثلاً.

أثار الفاعلون الاجتماعيون في المقام الأول الجدل بخصوص تحمّل المسؤولية الفردية والجماعية عن الأحداث الماضية في البوسنة وصربيا. بينما على العكس من ذلك، لم يكن للآليات الدولية (مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا) والجهات السياسية الرسمية أثرٌ يُذكر على هذا الموضوع. واستفادت معظم هذه المبادرات من الدعم الدولي (مثل تمويل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشراكات الثنائية مع وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية عابرة الحدود الوطنية أو المؤسسات الخيرية). وساهم هذا الدعم في تشكيل وضع يسمح للمبادرات العابرة للكيانات والحدود بتخطي الحدود العرقية وإفساح المجال لتطوير أطر جديدة. إذاً من الواضح أن "القطاع المدني" نشأ في البوسنة (Sejfiija 2006). والجدير بالذكر أن ذلك خلق حيزاً مفتوحاً للتعاون بين الأعراق المختلفة وللتفكير البديل حول التنمية الاجتماعية التي لم تعد تفوقها الأيديولوجيات القومية أو التعصب الديني.

10 في عام 2005 قدم مركز الحقوق الإنسانية في بلغراد ومركز "دوكومنتا" Dokumenta للتعامل مع الماضي في زغرب ومركز التوثيق والبحوث في سراييفو ومركز السلام واللاعنف وحقوق الإنسان في أوزبيك مشروعاً مشتركاً للتعاون الإقليمي يتناول عملية التعامل مع الماضي. ويتمثل الهدف الأساسي في القيام بتوثيق مشترك للجرائم والاعتداءات الخطرة على حقوق الإنسان التي اقترفت في يوغوسلافيا السابقة، والتي ينظر إليها كشرطٍ مهم لترسيخ السلام المستقر في المنطقة.

رغم كل هذه النتائج الإيجابية والإسهامات الهامة من قِبَل فاعلي المجتمع المدني، لم تتحقق توقعات المنظمات الدولية الطموحة نوعاً ما، والمتمثلة في أن المجتمع المدني سيحدث تغييرات ويساهم إسهاماً كبيراً في إرساء الديمقراطية السياسية ومعالجة النزاعات في البوسنة. ويبدو أن سكان البوسنة ما زالوا يعانون من الخوف وانعدام الثقة بين الجماعات العرقية، الأمر الذي يتجلى بدعمهم للقوميين المتطرفين. وقد ظهر ذلك أثناء الانتخابات الوطنية في خريف عام 2002 وبعدها. تبعها الانتخابات المحلية في عام 2004، حيث أن 80% من البلديات (99 من 122) أصبح يحكمها أحد الأحزاب القومية (البوسني، البوسني-كرواتي، البوسني-صربي).¹¹

يبدو أن الجهود المبذولة من أجل السلام على مستوى القواعد الشعبية لم تحقق حتى الآن ضغطاً مباشراً أو تأثيراً حقيقياً على المستوى السياسي الأعلى، أي على المسار الأول. ومع ذلك، ثمة تفاعل بين مناهج مستوى القواعد الشعبية، أي المسار الثالث، والمستوى المتوسط (Lederach 1997) من المجتمع بسبب نشوء بعض الفاعلين السياسيين الجدد (مثل الأحزاب متعددة الأعراق، كالحزب الليبرالي مثلاً). لكن ثمة مشكلة ضخمة تم توثيقها على نطاق واسع وتتمثل في أن الكثير من المجموعات والمنظمات الممولة والمدعومة من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا و/أو المؤسسات الخيرية الدولية ما زالت بعيدة عن الناس العاديين (Chandler 2004; Lyon 2006). وتُعتبر هذه المجموعات في الوقت ذاته بعيدة عن المؤسسات الحكومية وغير مقبولة منها بشكل عام.

لذلك تُعتبر البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد اتفاقية دايتون مثلاً ممتازاً على النتائج الملتبسة التي تصاحب مناهج التوجُّه من القاعدة إلى القمة. حيث أدى التمويل غير المنسق أو غير المنظم للمنظمات غير الحكومية في الواقع إلى ظاهرة تعرف الآن في المنطقة بـ"رهاب المشاريع" "projectomania" (Sejfiya 2006). صحيح أن المنظمات غير الحكومية أسست سوق عمل جديد، لكنها سوق مصطنعة تعتمد اعتماداً كلياً على التمويل الدولي الخارجي والحضور الدولي المستمر (Grupa Autora 1998; 2003). ناهيك عن أن معظم المنظمات أسيرة أنظمة معقدة فيما يتعلق بكتابة الطلبات وصياغة التقارير والتقييمات، الأمر الذي يعيق ممارستها لأنشطتها. كما أن بعضها صمم أهدافه وأنشطته وفقاً لمصالح المانحين وليس وفقاً للاحتياجات الاجتماعية. وقد فقدت منظمات غير حكومية كثيرة صلتها بالمجتمع بشكل عام. وثمة منظمات أخرى لا تملك التزاماً من أي نوع بالتغيير الاجتماعي، ولا تسعى سوى لإعادة إنتاج نفسها. وكان ناشطاً من أجل السلام في البلقان قد أدلى بملاحظة اتضح أنها وصف واقعي لما حدث في أماكن كثيرة في البوسنة في فترة ما بعد الحرب، حيث قال: "تستجيب المبادرات المدنية للاحتياجات الاجتماعية بينما تستجيب المنظمات غير الحكومية للأموال"¹². يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بعملية التفكير في ممارسة السلام وبالإهتمام بتقييم التأثيرات السلبية للمنظمات غير الحكومية في مناطق النزاع، خاصة وأن ذلك يتعلق بمشكلة إهدار الثروات الطبيعية والموارد البشرية.

إذا فقد تمثل خطأ المجتمع الدولي في البوسنة في الاعتقاد بأن الدعاية لصالح قطاع المنظمات غير الحكومية سيؤدي إلى نشوء مجتمع مدني قوي ذي سلطة قادر على تحقيق ثقلٍ مقابل السياسة العرقية التي

11 أنظر تقرير Radio Free Europe/Radio Liberty Balkan رقم 37/8 على العنوان التالي www.rferl.org/reports/balkan-report.

12 تصريح غوران بوشيفيتش Goran Bocizevic خلال مؤتمر حول "المصالحة" نظمه مركز التعليم السلمي في البلقان "غيرنيكا" غوغوراتوز "Gernika Gogoratz" في آذار/مارس 1998.

تتبعها المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية القومية. وقد ركزت المنظمات الدولية جهودها التمويلية في المقام الأول على المناطق المدنية والمدن الصغيرة وتجاهلت المناطق الريفية. ناهيك عن أنها لم تول الاهتمام الكافي لمبادرات المجموعات الشعبية واحتياجاتها الخاصة مثل مجموعات النساء ومبادرات الشباب المتواضعة التي لا تتمركز في مكاتب وليس لديها عناوين تمثيلية. وقد تزامن ذلك مع تجاهل المنظمات الدولية بشكل كبير لفاعلي المجتمع المدني الرئيسيين والتقليديين الذين تأثروا أشد تأثير بالسياسات العرقية. وبقيت المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية وفاعلو المجتمع المدني مثل نقابات العمل والمنظمات المتخصصة والدينية واتحادات المحاربين القدامى منقسمة ومنظمة على امتداد خطوط السياسة العرقية. واتضح ذلك مجددًا خلال حملات الانتخابات عام 2006 عندما قامت منظمات غير حكومية معينة ممولة من الحكومة (مثل اتحادات ومنظمات المحاربين القدامى وضحايا الحرب) بدعم الحملات الانفصالية أو الحملات السياسية القومية.

وأخيرًا، فإن المجتمع الدولي لم يربط إستراتيجيته المتعلقة بتنمية المجتمع المدني بمبادراته لبناء المؤسسات والدول. كما تجاهل بشكل خاص ضرورة مشاركة المواطنين في العمليات السياسية والاجتماعية. وفي نيسان/أبريل 2006 كان الفشل مصير مبادرة برلمانية رمت إلى مراجعة دستور اتفاقية دايتون بهدف تقوية الحكومة البوسنية إزاء مؤسسات جمهورية صربيا والاتحاد¹³. انتقد ناشطو حقوق الإنسان البوسنيون الأخطاء التي اقترفت في عامي 2005 و2006 على أساس أن مشروع الإصلاح الدستوري كان "صفقة مغلقة": فقد قاده في المقام الأول مستشارون من الولايات المتحدة الأمريكية وثمانية من صناعات القرار السياسي المحليين، لكن لم يتم إعداد الشعب بشكل كافٍ للمشاركة¹⁴. ولم يقبل أغلبية أعضاء البرلمان البوسني مسودة الدستور بعد، الأمر الذي فُسِّرَ على أنه تراجع كبير في عملية بناء الدولة. ويرى الخبراء البوسنيون والدوليون فرصة أمام الاتحاد الأوروبي ليطلق مبادرة جديدة. لكن التعديلات الضرورية على هياكل الدولة غير الفعالة وغير المنتجة لن تحدث في المستقبل القريب. ولا يبدو أن نتائج انتخابات 2 تشرين الأول/أكتوبر 2006 قد خلقت ظروفًا أفضل لإنهاء هذا المشروع.

6.2 الدروس المستخلصة والتبعات

بناءً على تجربة البوسنة يمكننا استنتاج النقاط التالية:

1. بوسع المجموعات المدنية أن تكون "عنصرًا في الحرب وكذلك قوة من أجل السلام" (Barnes 2005, 9). ويمكنها المساهمة في التعبئة للحروب وتأجيلها. ويمكن أن يوقر المفكرون ومعاهد البحوث والقيادات الدينية التبرير الأخلاقي لاستخدام العنف. كما يمكن للقائمين على قطاعي التعليم والإعلام أن يخلقوا فهمًا مسطحًا للواقع وآراءً مسبقة ودعاية للحرب كرد فعل على الواقع المركب. كان هذا جليًا قبل وخلال وبعد الحروب التي أدت إلى انهيار يوغوسلافيا السابقة، حيث تمكن المتعصبون في الحكومات والبرلمانات من الاعتماد على دعم الفاعلين من المجتمع المدني (منهم القيادات الدينية

13 تم دعم مبادرة الإصلاح بـ 26 صوتًا من أصل 42، ولم ينقص المبادرة سوى صوتين آخرين لتتم المصادقة عليها. تم إفشال هذه المبادرة من قبل أعضاء الحزب البوسني "حزب من أجل البوسنة والهرسك" SBiH والبرلمانيين الكرواتيين المنقسمين من حزب "الاتحاد الديمقراطي الكرواتي" HDZ. وللحصول على تقييم مفصل عن نتائج الجدل الإصلاحي حول عملية بناء الحكومة في البوسنة والدمج الأوروبي أنظر Solioz 2006.

14 تصريح سردجان ديجداريفيتش Srdjan Dizdarevic رئيس مفوضية هلسنكي لحقوق الإنسان في سراييفو خلال مؤتمر "المنظورات الأوروبية لغرب البلقان" الذي استضافته مؤسسة هاينريش بول في 6 تموز/يوليو عام 2006 في برلين، ألمانيا.

والجامعات والصحافيون) لتأجيج نار النزاعات والدعاية للانفصال والتقسيم. كما يمكن للفاعلين من المجتمع المدني أن يسعوا من أجل القيم الديمقراطية والتغيير الاجتماعي والمصالحة. لكن المجتمع المدني في حد ذاته لا يملك بالضرورة طاقةً كامنةً تحريريةً في الدول التي تعيش انتقالاً من العنف إلى السلام. ويزيد ضعف هذه الطاقة عندما يتوجب ديمقراطية المجتمع المدني نفسه.

2. إن انتشار المنظمات غير الحكومية في البوسنة ما بعد الحرب، وخاصة في المناطق الحضرية لا يضمن مواصلة تطور المجتمع المدني (Belloni 2001; Chandler 2004; Fischer 2006). بل إن البعض يزعم أن انتشار هذه المنظمات يزيد أحياناً من صعوبة بناء الدول وتطوير المؤسسات لأن المنظمات غير الحكومية تمتص القدرات والموارد البشرية التي لا حاجة لها في هذه الميادين (Schneckener 2003). والحاجة الكبرى للجودة لا للكلم. وهناك الكثير مما يمكن القيام به لتحسين توجيه المساعدة الدولية بحيث تخدم الفئات صاحبة المصلحة والتي تريد المشاركة بفعالية في إعادة الإعمار وبناء المجتمع الجديد. الأمر الذي يعني أن هناك ضرورةً لاختيار شركاء التعاون بحرص، ووفقاً للمساهمات التي يمكن أن يقدموها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. ولتحقيق هذه الغاية لا بدّ من تعديل نماذج التمويل وفقاً للاحتياجات وديناميكيات الفاعلين المحليين، لكي يتمكّنوا من التخطيط للأنشطة على المدى البعيد.

3. يملك المجتمع المدني قدرةً كامنةً معينة، لكن لا يجب النظر إليه على أنه "ساحرةٌ طيبة" تُحدث تغييرات إيجابية لإنقاذ الكيانات السياسية. فهناك درسٌ آخر مستخلصٌ من البوسنة ما بعد اتفاقية دايتون مفاده أن المجتمع المدني لا يمكنه أبداً التعويض عن جميع نواقص بناء الدولة، كما لا يمكنه إصلاح فشل التدخلات الدولية في هذا الميدان أو التعويض عنها. لم تتجح الإستراتيجيات الدولية لبناء الدول في تحقيق التوقعات القائلة بأن الفاعلين من المجتمع المدني سيحدثون تغييرات، وهي توقعات محكوم عليها بالضرورة بالفشل. ويكمن الخطر هنا في أن التوقعات الخاطئة ترفع من مستوى الإحباط؛ فعلى سبيل المثال تُوسم المنظمات غير الحكومية بأنها "ضعيفة" و/أو غير فعالة. لكن يبدو أن خيبات الأمل هذه تنتج عن التوقعات الخاطئة، إذ أنها لا تعتمد على تقييم عادلٍ لقدرات وإمكانات المنظمات غير الحكومية. وكما تُظهر تجربة البوسنة والهرسك بعد الحرب، فإن استبدال إستراتيجية "التحرير أولاً" الفاشلة بإستراتيجية فاشلة أخرى هي "بناء المجتمع المدني" لا يؤدي إلى إرساء الديمقراطية ولا يساهم في بناء السلام. إن بناء الدولة وبناء المجتمع المدني يتداخلان ويضمنان عمليات متوازية لا يمكن الشروع بها كل على حدة أو بالتتالي، كما لا يمكن تنفيذها كإجراءاتٍ مواجهةٍ أو معارضةٍ لبعضها البعض.

من المهم جداً أن يأخذ الفاعلون الحكوميون المحليون والدوليون هذه النقطة بحسبانهم لضمان نجاح عملية بناء الدولة في البوسنة. ومن الشروط الأساسية لهذا النجاح عدم تكرار الأخطاء التي حدثت حتى الآن في الجدل الدائر حول الإصلاحات الدستورية. ولتفادي حدوث تلك الأخطاء، بوسع الاتحاد الأوروبي أن يُشرك القيادات في عملية جديدة أكثر شمولية، مُحدداً دورها ككيان تسهيلي واستشاري لا كمؤسسة تنفيذية أو حاكمية. إن إشراك فاعلين متنوعين من الأهمية بمكان؛ مثل نقابات العمال والمنظمات المتخصصة والمجموعات الدينية والإعلامية ومنظمات حقوق الضحايا، بل وحتى اتحادات القطاع الخاص، وذلك لضمان قبول المجتمع على نطاق واسع بالدستور الجديد، حيث لا توجد طريقة للتقدم سوى إشراك جميع السكان في عمليات من هذا النوع. فهذا يضمن توجيه المواطنين للعملية وتماهيهم مع النظم السياسية التي سوف تنشأ في نهاية المطاف. ربما لا تُعتبر هذه الممارسات الشاملة أسرع طريقة للحصول على نتائج، بيد أنها بكل

تأكيد السبيل الوحيد لضمان عدم النظر إلى التعديلات الدستورية على أنها "موجهة من الخارج" وأنها مشاريع تفرضها الدول الأخرى. وإلى جانب ذلك هناك حاجة لمنهج متكامل لبناء السلام يتضمن بناء المؤسسات ودعم المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية.

6.3 ضرورة المناهج المتكاملة عند الانتقال من الحرب إلى السلم

بعد مراجعة إستراتيجيات التدخل الدولي في الماضي، يُروج اليوم لإستراتيجية "بناء المؤسسات أولاً" في عملية بناء السلام وتحقيق الاستقرار في الدول المنهارة (Schneckener 2005). وتتمثل أهداف هذه الإستراتيجية في: (1) تعزيز الإدارة وإصلاحها؛ (2) تحسين أنظمة التمويل والضرائب؛ (3) إنشاء مؤسسات لتسوية النزاعات. إن بناء المؤسسات أمرٌ لا يمكن الاستغناء عنه بالتأكيد، لكنه ليس كافيًا، إذ أن بناء الهياكل الاجتماعية والسياسية المستقرة في المجتمعات التي مزقتها الحروب تتطلب أمرين آخرين: (1) إستراتيجية مقنعة للتنمية الاقتصادية؛ (2) مناهج متجهة من القاعدة إلى القمة وأنشطة لبناء المجتمع المدني يمكنها توفير الأسس اللازمة للوصول إلى الإجماع الاجتماعي وبث روح الاتفاق على السلام لدى الجميع.

لا يشعر المواطنون بالأمان في ظل غياب التنمية الاقتصادية. وهم يميلون في مثل هذه الظروف لانتخاب الأحزاب المتطرفة أو للاعتماد على الهياكل النفعية أو حتى النوايا الحسنة و/أو الولاء لأمرء الحرب. إن بناء المؤسسات السياسية التي تخدم المواطنين وتساعد على إرساء الشفافية والتغلب على الفساد هي شروط أساسية لخلق المصداقية والحفاظ عليها. كما أنها شروطٌ تضمن مشاركة المواطنين في الانتخابات في المقام الأول، وهذا أمرٌ ذو أهمية خاصة؛ ففي الكثير من مجتمعات ما بعد الحرب، وبخاصة في البوسنة، لا يأبه الشباب بأي نوع من العمل السياسي ويستهنئون به عموماً.

أولئك الذين يزعمون أن الحكومات تملك الحق الحصري في بناء السلام وأنها الفاعل الأكثر كفاءةً في هذا المجال، عليهم أن يسألوا أنفسهم: كيف سيبنون مؤسسات حكومية وكيانات ديمقراطية إذا عرفت الأجيال الصاعدة عن المشاركة في الانتخابات أو صوتت لصالح الأحزاب القومية أو المتطرفة أو إذا عارضت السياسة عموماً؟ من سيمنح الناس الشعور بالمواطنة ويؤمنهم من التصرف كمواطنين يشاركون مشاركة فعالة في مجتمعاتهم؟ لا يمكن للحكومات أن تفرض ذلك من عليائها. هنا يأتي دور الفاعلين من المجتمع المدني الناشطين في مجال التنقيف السلمي ومبادرات الشباب واتحادات الطلاب ونقابات العمال. وأخيراً، يعتمد الفاعلون الحكوميون على المجتمع المدني في سبيل خلق إجماع اجتماعي يؤسس للإصلاحات السياسية.

إن بناء العلاقات وإرساء ثقافات السلام بهدف التغلب على ثقافات العنف من الوظائف الهامة التي لا يمكن للمبادرات الحكومية أن تنفذها وحدها. إذ لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تنظم السياسات الديمقراطية والتعايش السلمي من القمة إلى القاعدة. كما لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تكسب الثقة إلا عندما تكون فعالة، لكن الديمقراطية ومعاييرها وقيمتها لا بدّ وأن يتم تعليمها واختبارها على الأرض، أي على مستوى القواعد الشعبية. لذا تكاد تكون تنمية المجتمع المدني مستحيلة دون وجود حكومة تعمل بشكلٍ جيد. وفي أفضل الأحوال سوف تتشكل أنشطة مجتمع مدني منعزلة. ومقابل ذلك لا يمكن للمواطنين أن يتقبلوا الكيانات السياسية بوصفها هويتهم الخاصة في ظل غياب مجتمع مدني يعمل بشكلٍ جيد.

هناك حاجة للمناهج المتكاملة وليس لإستراتيجيات " (كذا وكذا) أولاً". وكما يقول بارنز Barnes: "إن الجهود التي تُبذل على مستوى القواعد الشعبية قلما تُحدث تحولات في أنظمة نزاعاتٍ وحروبٍ أكثر شمولية، كما لا يمكن لتلك الأنظمة أن تتحول دون التحفيز على التغيير على مستوى المجتمعات. لذا يتفق محللون وممارسون كثر مع ملاحظة جون بول ليديراخ John Paul Lederach القائلة بأن هناك حاجة لبناء السلام من القاعدة إلى القمة ومن القمة للقاعدة ومن الوسط. بيد أن مناهج تذليل الحدود والعوائق في آن معاً وبطريقةٍ منسقةٍ لم تتطور بشكلٍ جيدٍ بعد. لذا يبدو أن المدخل يكمن في اعتماد شراكاتٍ ديناميكيةٍ وإستراتيجيةٍ... إن الشراكات من أجل السلام قد تكون العلاج المضاد للأنظمة والشبكات التي تغذي نار الحرب. وإحراز ذلك لا بد من الاعتراف بشرعية منظمات المجتمع المدني CSOs في قضايا السلام والأمن، وتعزيز الاعتراف الرسمي بأدوارها في شراكات الوقاية من النزاعات. يمكن تحقيق ذلك عبر موارد وآليات أقوى للتفاعل بين المنظمات الحكومية الدولية IGOs ومنظمات المجتمع المدني والحكومات من أجل مأسسة القدرات الوقائية" (Barnes 2005, 22).

إن بناء السلام المستدام يحتاج إلى بناء الحكومات وإلى التنمية الاقتصادية وإلى تنمية عضوية organic للمجتمع المدني. وعندما تساهم المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على السواء في تمويل منظمات المجتمع المدني نكون أمام حالةٍ مثلى. هناك في الديمقراطيات الغربية مؤسسات قوية تابعة للشركات الخاصة والأحزاب السياسية تمنح الفاعلين من المجتمع المدني الهبات. كما وتُشكّل الوزارات الحكومية والإدارات في معظم الدول الغربية صناديق لتمويل أنشطة المنظمات غير الحكومية وتنمية المجتمع المدني. ويبقى السؤال مفتوحاً: إلى أي مدى يمكن لأواصر الصلة بين الشركات المحلية ومبادرات المجتمع المدني أن تساهم في معالجة النزاعات وبناء السلام في مناطق ما بعد الحرب أو في الدول التي تعيش مراحل انتقالية؟ لم تجر بحوثٌ منتظمةٌ كافيةٌ عن هذا الموضوع، رغم توفر بعض تحليلات الخبراء (Banfield, Günduz and Killick 2006; Killick et al. 2005).

ما زال القادة السياسيون في برلمانات وحكومات الكثير من الدول التي تمر في مرحلة انتقالية يواجهون صعوبة في إدراك فوائد التعاون مع المجتمع المدني، ففي مناطق ما بعد الحروب، كما يُظهر مثال البوسنة، يمكن للسلامة اجتذاب المنظمات غير الحكومية لأغراضٍ سياسيةٍ انفصاليةٍ، أو يمكنهم التعاون مع أجزاءٍ مختارةٍ من المجتمع المدني بغية تعزيز سلطتهم الخاصة، متجاهلين بذلك القوى الأكثر ليبراليةً أو نقداً. أما في الدول التي تخوض تحولات واسعة النطاق فلا بدّ من رفع حساسية السياسيين لحقيقة أن التعاون مع المجتمع المدني بشكلٍ عامٍ ضروري من أجل خلق إجماعٍ سياسي. وهذا بدوره يضمن قبول كل المجتمع للقرارات السياسية. لذا فمن مصلحة السياسيين أن يُشركوا المجتمع المدني في النقاشات الخاصة بالإصلاحات السياسية التي تشمل مناقشة الدستور. وعليه، لا ينبغي لإستراتيجيات التدخل الدولية الخاصة ببناء الحكومات أن تقتصر على إنشاء البرلمانات والحكومات والمؤسسات الديمقراطية. ولا بدّ لهذه الإستراتيجيات من السعي لتحفيز السياسيين على دعم المجتمع المدني، على سبيل المثال، عن طريق وضع ميزانيات محايدة سياسياً، و/أو هياكل مؤسسية للتعاون.

يشترط ذلك أن يُعرّف أعضاء المجتمع أنفسهم على أنهم مواطنون يأخذون المسؤولية على عاتقهم، وينشطون في مجتمعاتهم المحلية أيضاً، أو في الاتحادات التي تُبلور وتصوغ الاحتياجات والمطالب في الحيز العام. أما إدخال مفاهيم المواطنة والمجتمع المدني هذه فصعب جداً في كثيرٍ من مناطق النزاع. وقد يُستنتج أن تلك المفاهيم ليست ذات أهمية في بعض الأماكن، وأن أية جهودٍ تُبذل لفرض هذه القيم ستطال

الهندسة الاجتماعية. لكن في حالات كثيرة، كالبلقان مثلاً، يتطلب تشكيل هياكل مجتمع مدني قادرة على الحياة قدرًا كبيرًا من الصبر، كما يتطلب إستراتيجيات دعم طويلة المدى. إذ أن قطاع المجتمع المدني في اليوسنة، على سبيل المثال، قد يحتوي عناصر قابلة للنقد، لكنه على الرغم من ذلك يملك طاقة كامنة للتطور. وقد بدأ فاعلو المجتمع المدني والأكاديميون في اليوسنة بالفعل بمناقشة مسألة كيفية رفع مستوى المصداقية، والتقبل الاجتماعي، وإمكانية خلق مجتمع مدني نابض بالحياة، وقادر على الإسهام في التغييرات الاجتماعية والسياسية، بدلاً من النشاط المصطنع والهامشي.

لا يمكن للمجتمع المدني على أية حال أن يحل محل الدولة، فهو يعتمد بشكل جذري على الأمن، وإمكانية التقدير المُسبق، اللذين توفرهما دولة فعالة وديمقراطية ترأسها حكومة تضمن سيادة القانون، وتطبق سياسات تستجيب لاحتياجات السكان. بناءً على ذلك يكمل كل من المجتمع المدني والحكومات الديمقراطية بعضهما البعض إلى حد بعيد، لا بل ويعتمدان على بعضهما البعض (Barnes 2005, 9). إن ذلك يُفرض بنا إلى السؤال العام عن طبيعة علاقة المجتمع المدني ببناء الدولة، وأثار ذلك على مضامين نظريات المجتمع المدني.

7. المجتمع المدني وعلاقته ببناء الدولة: المضامين النظرية

يؤكد وايت White (9, 2004) بشكل استقزائي أن مصطلح "المجتمع المدني" تم اختطافه بهدف تحقيق مشاريع تنموية وسياسية مختلفة، يتعلق كل منها بقطاع مفضل من "المجتمع المدني". أما أصحاب النظريات التنموية ومعتمدوها فيشيدون بمحاسن المنظمات غير الحكومية على مستوى القواعد الشعبية باعتبارها نموذجًا للمشاركة الاجتماعية وإمكانيات بناء الديمقراطية؛ أما خبراء الاقتصاد الليبراليون فيدعمون موقفهم المطالب بإلغاء قيود التنظيم والخصخصة عبر التأكيد على تأثير تلك الإجراءات في نشوء شريحة من رجال الأعمال تساهم في اتزان وضبط الدول المتقلبة. ويرى العاملون على تقليص مصاريف خزينة الدولة أن نقل الوظائف الحكومية إلى المنظمات التطوعية يشكل طريقة مقبولة للحد من نفقات الدولة؛ بينما يرى المفكرون المحافظون في تلك الطريقة إحدى وسائل الحفاظ على أواصر التضامن الاجتماعي التقليدي في مواجهة الاضطرابات الناجمة عن الأسواق. أما الاشتراكيون الجذريون فيركزون بشدة على الدور السياسي للمنظمات الاجتماعية القائمة على المجتمع والمجموعات أو يركزون على تحويل المجتمع أو تقديم طريقة بديلة للحكومة الاجتماعية.

يستخدم مفهوم المجتمع المدني في الوقت الحالي بأساليب متنوعة لتحقيق أهداف متنوعة، ويعمل في أغلب الأحيان بوصفه مشروعًا براغماتيًا أكثر من كونه مشروعًا نظريًا. لذا فهو يتطلب تحديد المفاهيم بشكل أكبر، لا سيما وأن الالتباسات تتولد لدى والباحثين المعتمدين عبر إشكالية استخدام مفهوم المجتمع المدني كمفهوم معياري وتحليلي على حد سواء.

تجري مناقشة المجتمع المدني في الجدالات الغربية عادةً باعتباره قوة مهمة تحقق التوازن إزاء نفوذ الدولة الوطنية. وتتضمن الأمثلة التاريخية أطروحة لوك Locke القائلة بأن المجتمع المدني يوفر الحماية من التجاوزات المحتملة لسلطة الدولة ومن تعسفها. وبطالِب مونتيسكيو Montesquieu على

نحو مشابهٍ بالتوازن بين سلطة الدولة والاتحادات المدنية. أما توكفيل deTocqueville فدافعَ عن الحكم الذاتي والمشاركة المدنية بوصفها وسائل للتصدي لانتهاكات السلطة من قبل الدولة و/أو غيرها من الأغلبية الاجتماعية، وهو موقف تبناه داريندورف Dahrendorf لاحقًا. (للحصول على نظرة شاملة راجع Whitehead 2004; White 2004; Merkel and Lauth 1998). لاقى مفهوم المجتمع المدني نهضةً بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في أواخر التسعينيات. وما زالت النقاشات مستمرة حول سمات المجتمع المدني، ومن أبرزها النقاشات النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، وبالأخص هابرماس Habermas. كما يوجد مفكرون معاصرون آخرون يبنون عملهم على هذا الأساس، وسنأتي على ذكر بعضهم في الفقرات اللاحقة.

وفقًا لهابرماس (1992, 374) يتطلب التوصل إلى الآراء والقرارات الديمقراطية في الأحزاب السياسية والاتحادات والبرلمانات تبادلًا مع "الآراء العامة غير الرسمية" التي لا يمكن صياغتها إلا في فضاءٍ مُسيّسٍ للسياق العام يتطور بشكلٍ مستقلٍ عن هيكل نفوذ الدولة. هذه الفكرة حول المجتمع المدني لا تتضمن المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومجموعات المصالح الاقتصادية ومجتمع الأعمال. ويتشكل جوهر المجتمع المدني عبر قيام الاتحادات العفوية والمنظمات والتيارات الاجتماعية التي تصيغ العضلات الاجتماعية والمظالم للجمهور السياسي. إلا أن الإشكالية تظهر كما يوضح كل من ميركل ولاوت Merkel and Lauth (1998, 6) بسبب تبيين القدرة المحدودة جدًا لعمل المجتمع المدني.

وخلفًا لهابرماس يقترح كل من ميركل ولاوت مفهومًا أكثر واقعيةً للمجتمع المدني، باعتباره مجال عمل خارج الدولة يشتمل على "جملة من المنظمات والاتحادات المتنوعة التي تقوم على أساس تطوعي وتُعبّر عن قضاياها الخاصة ومصالحها المعيارية ويتم تنظيمها بطريقة مستقلة" (المرجع السابق ص. 7). أما المجموعات التي تهتم حصراً بمصالحها الخاصة (العائلات والشركات ورجال الأعمال إلخ) إلى جانب الأحزاب السياسية والبرلمانات والإدارات الحكومية فلا تشكل جزءًا من المجتمع المدني. وبحسب هذا التفسير يُعبّر المجتمع المدني دائماً عن أهداف وأغراض تعنى بالشأن العام. إن المجتمع المدني هو فاعلٌ غير متجانس ينصهر في بوتقته مختلفُ الفاعلين الذين يربط بينهم قاسم معياري مشترك يقوم على: (1) الاحترام والتسامح تجاه "الأخر"؛ (2) العدل؛ (3) استبعاد العنف. هذا "الإجماع المدني" ينعكس على المستوى الفردي ويشكل هوية المواطن. ويُنظر في الوقت ذاته إلى المجتمع المدني المتنوع الذي يمثل جملة من المصالح على أنه الضامن لثقافة التسامح والتفاهم وتخفيف حدة النزاعات السياسية والمساهم في تحقيق الإجماع السياسي. علاوةً على ذلك يُعتبر المجتمع المدني عنصراً هاماً في تشكيل قوى تحفظ التوازن مع الدولة، وفي مراقبة أنشطة الحكومة ومنع إساءة استخدام السلطة من جانب مؤسسات الدولة.

رغم ذلك، وبغية التأثير على التغيير الاجتماعي ومعالجة النزاعات، يتعيّن أن لا يُنظر إلى المجتمع المدني باعتباره مجرد نظير يتعارض مع الدولة وبعيداً تماماً عن الأحزاب السياسية والبرلمانات. لا بل لا بدّ من تعاون منظمات المجتمع المدني مع تلك الأطراف والحفاظ في الوقت عينه على مسافةٍ ناقدة. ومن الضروري توثيق أواصر العلاقات مع الأحزاب السياسية وإدارات الدولة والمنظمات غير الحكومية (الناشطة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية) ومع المبادرات على مستوى المجتمع، إلى جانب وسائل الإعلام المنفتحة والمتسامحة.

وكما يوضح وايت (11, 2004): "إذا شئنا تعريف المجتمع المدني بوصفه مُتميّزًا لكنه واسع النطاق، وأنه حيز من الاتحادات الاجتماعية الوسيطة، يجب علينا... توضيح علاقته بالدولة من ناحية، وبالمجتمع من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن الثنائية المعهودة بين الدولة والمجتمع المدني تحمل أهمية فيما يخص فهم السمات السياسية للمجتمع المدني - بوصفه كيانًا مستقلًا عن الدولة يعكس الربط التطوعي للفاعلين الاجتماعيين خارج نطاق الدولة - إلا أن هذا يعدُّ تبسيطًا شديدًا للعلاقة". يبقى المجتمع المدني مفهومًا مثاليًا، ففي الواقع تكون الحدود بين الدولة والمجتمع المدني غير واضحة في أغلب الأحيان: "ربما تلعب الدول دورًا مهمًا في تشكيل المجتمع المدني والعكس صحيح؛ وقد يتداخل المجالان التنظيميان بدرجات مختلفة" (المرجع السابق).

علاوة على ذلك يبدو، حسب اقتراح وايت (12, 2004) ووايتهيد (Whitehead, 29, 2004)، أنه من المفيد لدى مناقشة العلاقات بين المجتمع المدني والأنظمة السياسية التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي والدولة. ويشير المجتمع السياسي في هذا السياق إلى مجموعة من المؤسسات والجهات الفاعلة التي تقوم بالتوسط وتوجيه العلاقات بين المجتمع المدني والدولة. وتعتبر الأحزاب والقادة السياسيون من العوامل الجوهرية التي يمكنها العمل على "تعزيز أو إضعاف القدرة الديمقراطية الكامنة أو الاستبدادية لتشكيل معيّن في المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال يمكن للأحزاب أن تكون آليات تكاملية عبر قدرتها على جمع العوامل المتباينة أو المتنازعة في المجتمع المدني وتشكيل ائتلافات سياسية موسعة ومستقرة. كما يمكنها أن تعمل على توضيح أو تكثيف الانقسامات المتأصلة في المجتمع المدني بدلاً من ذلك. والقادة السياسيون بدورهم يمكنهم أن يقوموا بأدوار متباينة" (White 2004, 12).

يمكن النظر إلى المجتمع المدني في هذا الإطار بوصفه شكلاً محددًا من العلاقة السياسية بين الدولة والمجتمع على غرار التصور الليبرالي عن "المجتمع السياسي". إن ميزة هذه المقاربة أنها تساعد على تحديد وشرح ظهور تلك القوى الاجتماعية التي لها دورٌ سياسيٌ في إقامة هذه العلاقة. لكن هذه المقاربة، كما يشير وايت (9, 2004)، انتقائية وتُعيد المجتمع المدني حصراً إلى أشكالٍ حديثة من الاتحادات، أو إلى تلك المؤسسات التي تقبل بمبادئ الديمقراطية الليبرالية: "إن من شأن كل مقاربة أن تنتقي مجموعة محددة من المنظمات الاجتماعية، وأن تعتبرها "مدنية بحق"، وأن تفترض أن ما تبقى هو "غير مدني" أو "لا مدني" أو "قبل مدني" لأنه تقليدي أو استبدادي أو ما قبل رأسمالي. يحمل كلٌّ من هذه المقاربات في طياته إشكالات الصفات المميزة وقيود النموذج المحدد، كما يخاطر كل واحدٍ منها بفرض تحويل التحليلات إلى قوالب تقييمية مانوية، يكتسب المجتمع المدني من خلالها دلالة أخلاقية فريدة" (المرجع السابق).

كما يُستخدم هذا المصطلح على نطاقٍ أوسع في الحديث التقليدي عن التنمية بهدف الإشارة إلى عالمٍ أكثر تعقيداً. ويقترح وايت بديلاً لمن يرى أن حل مشكلة الوضوح يكون عبر تبني تصورٍ محدودٍ، معتبراً أن الحل الأكثر عملية يكون عبر تبني مقاربة تسعى لقبول المفهوم بكل سعته. ويرى أنه لا توجد فضيلة غائية في مفهوم المجتمع المدني، ويقترح عوضاً عن ذلك تعريفاً شاملاً يعترف بالمجتمعات المدنية القائمة بدلاً من النموذج المعياري للمجتمع المدني، حيث يتلاءم هذا التعريف الشامل بشكلٍ أفضل مع الطبيعة المختلطة للمجتمعات النامية، ويستطيع بشكلٍ أفضل استيعاب ما يترتب على حياتها بمفاهيمها المختلفة (وايت 2004، ص. 10، مشيراً إلى جان فرنسوا بايار (Jean-Francois Bayart). وهذا يتيح الفرصة لرؤية صورةٍ مكتملةٍ أكثر للقوى الاجتماعية التي تعيق أو تسهل تحقيق الديمقراطية: "ومن ثم نحتاج إلى التمييز بين الأنماط أو القطاعات المختلفة في المجتمع المدني مثل مجموعات تمثيل المصالح

الحديثة، والمنظمات التقليدية، والمنظمات الرسمية، أو شبكات العمل غير الرسمية، ومجموعات الضغط الدفاعية أو السياسية، والمنظمات الشرعية وغير الشرعية، وبين الاتحادات التي تقبل بالوضع السياسي الراهن، وتلك التي تسعى لتغييره من خلال تغيير النظام السياسي (مثل الحركات التي تنتهج حرب العصابات أو المنظمات الدينية الرجعية)، أو إعادة تعريف الأمة (مثلما كان الحال في يوغوسلافيا السابقة)... ثمة حالة من شأنها البحث عن تركيبات محددة للقوى الاجتماعية التي تدعم عملية الديمقراطية السياسية تقودها جملة من الفرضيات الانتقائية. تبعاً لهذا السياق يشارك بعض عناصر المجتمع المدني سياسياً، ويكون البعض الآخر متسامحاً، أو يدعم الحكم الاستبدادي، بينما يعمل بعض آخر على مفاهيم ديمقراطية بديلة تختلف اختلافاً جذرياً عن المفهوم الليبرالي، بينما يُعتبر بعضها "تقدمياً"، بمعنى أنها تدعم وتشجع سياسة الديمقراطية الليبرالية. لذا، فإن أي زعم بأن المجتمع المدني "القوي" يوفر الشروط المناسبة للديمقراطية هو زعم لا معنى له إذا ما لم يتم المضي في فحص المضمون الدقيق لهذه التركيبة من القوى الاجتماعية" (White 2004, 11).

لا تهدف هذه المقالة إلى تحديد نتيجة نهائية لهذه المنافسة بين الأفكار التي تتناول المجتمع المدني، بل أن هدفها أكثر تواضعاً: فعند الحديث عن إمكانات المجتمع المدني يصبح من الأهمية بمكان أن نوضح طبيعة استخدام المصطلح: فهل يُستخدم بوصفه تعبيراً عن مفهوم تحليلي أم معياري؟ كما يُعتبر تحديد مبادئ جوهرية لسباق أنشطة المجتمع المدني: فهل تتوجه هذه الأنشطة إلى ترسيخ الديمقراطية وضمان استقرار كيان الدولة الهش، أم هل تساهم في بناء السلام ومعالجة النزاعات؟ يحمل هذا أهمية خاصة عند استخدام المفهوم لدعم استراتيجيات التدخل الخارجية. لا بدّ لأولئك الذين يستخدمون المفهوم بالمعنى الأخير أن يدركوا أن استخدام مصطلح "المجتمع المدني" كمصطلح معياري في المراحل الانتقالية من الحرب للسلام قد يكون إشكالياً للغاية في ظل ظروف معينة. وقد كان بوغه (Böge, 18, 2006) محقاً عندما أكد أنه لا بد لنا من أن نطعن بالتفكير الزاعم بأن على جميع المجتمعات أن تمر بالمراحل "الغربية" للدولة والتطور الاجتماعي، وأنه "لا بدّ للدول الضعيفة غير المكتملة أن تتطور بحسب النمط "الصحيح" للدول الغربية". وفيما يتعلق بجنوب الكرة الأرضية يقترح بوغه أن لا يتم تحليل الدول القائمة من منظور "النقص وعدم الاكتمال"، ولا من منظور أنها "دول لم تُبنى بشكل صحيح بعد" أو أنها "تداعت مجدداً"، بل يجدر أن يتم تحليل هذه الدول من منظور "تهجين" hybridity التركيبية السياسية. ويقول بأن إدراك هذا "التهجين" هو نقطة الانطلاق نحو "المساعي الرامية إلى ضبط العنف ومعالجة النزاعات وبناء السلام. ويرى بوغه في التسوية الإيجابية بين الآليات التقليدية الرسمية منها وغير الرسمية (والمجتمع المدني) والمؤسسات سييلاً واعداً للاستفادة من "التهجين" (المرجع السابق)، الأمر الذي يمثل تحدياً كبيراً لنهج معالجة النزاعات وبناء السلام: فلا بدّ من البحث عن أشكال جديدة للدولة والمجتمع السياسي تتجاوز المفاهيم التقليدية للدول الغربية. وهناك ضرورة واضحة للاستمرار في تطوير مفهوم المجتمع المدني لحمايته من الانحياز إلى المركزية الأوروبية Euro-centric.

8. الاستنتاج والنظرة التطلعية

1. أظهرت الخبرة في مناطق ما بعد الحرب والدول التي تمر بمرحلة انتقالية (كالبلقان مثلاً) أن زيادة عدد المنظمات غير الحكومية ليست بالضرورة ضامناً لمجتمع مدني نابض بالحياة، وفي الوقت ذاته

إن النقد غير الواضح ليس مفيداً بتاتاً، ولا النكران العام لقدرة المجتمع المدني على المساهمة في بناء السلام ومعالجة النزاعات. إن إشراك فاعلي المجتمع المدني منذ البداية لهو من التحديات الهامة التي تواجه إستراتيجيات بناء السلام الخاصة بالفاعلين الخارجيين، وذلك في جميع مراحل التدخل، والمراحل التحضيرية لعمليات السلام، وفي مفاوضات السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. وكذلك الأمر بالنسبة لعدم إتقال كاهل منظمات المجتمع المدني عبر توقعات غير واقعية ومبالغ فيها. إن وجود منهج شاملٍ مهمٍ لعدة أسباب: أولاً، لأنه السبيل الوحيد لإدراج المنظورات واحتياجات المجتمع العريض والمدنيين بدلاً من الاستجابة الحصرية لاحتياجات الجماعات المسلحة، والتفاوض مع أمراء الحرب السابقين أو الذين ما زالوا فاعلين. ثانياً، إنه السبيل الوحيد لإدراج منظورات النساء (وليس فقط الرجال)، كما أظهرت الحملات المرتبطة بالنوع الاجتماعي gender المستوحاة من قرار الأمم المتحدة رقم 1325. ثالثاً، تزيد الشمولية من فرص التوصل إلى اتفاقٍ يقوم على إجماع سياسي واجتماعي واسع النطاق.

2. يجب مواصلة تطوير الدعم المقدم للمجتمع المدني بوصفه عاملاً جوهرياً في سياسات التنمية والسلام. ولكن يجب كذلك تقييم آليات الدعم والتمويل وتحسينها. لذا، فمن الضروري وضع كشفٍ وتحليلٍ واقعي لأصحاب الشأن، والمفسدين المحتملين، وبنية السلام المحتملين. كما يجب أن تُخطط البرامج والمُنح الدولية المعنية بدعم تأسيس المجتمع المدني بعنايةٍ شديدةٍ. ومن الأمور الجوهرية اختيار الشركاء المحليين المناسبين. بغير ذلك قد تفشل الإستراتيجيات و/أو تُهدر الموارد. كذلك من الهام التأكد من استجابة الشركاء للاحتياجات الاجتماعية، ومن أن جداول أعمالها تضع الأولوية للتغيير الاجتماعي الإيجابي، و/أو الرقابة الفعالة على الدولة، أو أنها تساهم في بناء المؤسسات أو العلاقات. إن بناء المجتمع المدني لا يعني إنشاء منظمات غير حكومية جديدة فحسب، إنما أيضاً التعاون مع الفاعلين الاجتماعيين التقليديين الموجودين. ويشمل هذا فتح المجال لمشاركة المواطنين في آليات الحكم الذاتي المحلي وعبر هذه الآليات. وقد وُضعت دراسة أجريت بتكليفٍ من البنك الدولي (Paffenholz and Spurk 2006) بعض التوصيات الخاصة بسياسات المانحين تتعلق بتحسين معايير التمويل وممارسته. كما اقترحت أن يتم التساؤل عن مفهوم المجتمع المدني الذي يُعتبر أساساً ومرجعاً للكثير من إستراتيجيات المانحين الغربيين. أما بالنسبة للمجموعات التقليدية والحركات الاجتماعية والمنظمات الجماهيرية، وهي من فاعلي المجتمع المدني التي لها أهمية قصوى في عملية بناء السلام، فلا بدّ من مراعاتها بشكلٍ أفضلٍ بهدف "تفادي التفكير المعهود الذي يساوي بين دعم المجتمع المدني وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية" (المرجع السابق ص. 3).

3. لا يمكن "خلق" مجتمعٍ مدني كاملٍ من الخارج فقط. وليس بمقدور الدعم الخارجي سوى تعزيز القدرات المحلية، وإذا لم تكن تلك القدرات قائمة لن يكن تعزيز أي شيء ممكناً. لكن يجب على التدخلات الدولية أن تقدم حوافز للتعاون بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. ومن أجل خلق شراكاتٍ فعالةٍ للسلام وشبكاتٍ عملٍ فعالةٍ ينبغي على المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود الالتزام "بقواعد سلوكٍ" محددة، وذلك لتفادي ديناميكيات تهدم العلاقات بين "الداخل والخارج". ويجب على المنظمات غير الحكومية والدولية والعابرة للحدود ضمان عدم تقويضها لجهود مبادرات المجتمع المدني المحلية السلمية التي تعمل في ظروف النزاع، خصوصاً عن طريق فرض جداول أعمالها الخاصة. وبغية توليد طاقاتٍ كامنةٍ فعالةٍ من أجل بناء السلام ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تتواصل في الوقت عينه فيما بينها، لتفادي تكرار الجهود أو تشتتها.

4. لدى الفاعلين من المجتمع المدني قدراتٌ معينةٌ وحدودٌ واضحةٌ، ولهذا السبب ينبغي تقييمهم فيما يتعلق باستعدادهم وقدرتهم على المراجعة الذاتية لأدوارهم وولايتهم وتأثيرهم. كما ينبغي الاعتراف بوضوح بمحدودية مشاركة المجتمع المدني. لكن هذا لا يعني التقليل من أهمية إسهاماته في الوقاية من العنف وبناء السلام وحل النزاعات. وبحسب البنك الدولي (2001) تُعتبرُ النقاطُ التالية أكثر نقاط الضعف شيوعاً في هذا القطاع: (1) الخبرات المالية والإدارية المحدودة؛ (2) القدرات المحدودة للمؤسسات؛ (3) انخفاض مستويات الاستدامة القائمة على الذات؛ (4) الانعزال وقصور التواصل و/أو التنسيق داخل المنظمات؛ (5) صغر حجم التدخل، (6) القصور في فهم السياق الاجتماعي أو الاقتصادي الواسع. لا بل إن قلة قليلة من فاعلي المجتمع المدني تملك المعارف والوسائل والسلطة اللازمة لعلاج القضايا المعقدة المحيطة بالاقتصاد السياسي للحروب على نحو مستدام (أي القوات المسلحة، أو المجموعات المسلحة غير الحكومية، أو الميليشيات التي تستمر بممارسة العنف رغم اتفاقيات الهدنة، أو التي تدعم اقتصاد الحرب الذي يتحكم فيه أمراء الحرب أو الشبكات الإجرامية). إضافة لذلك، غالباً ما لا ترى مبادرات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الصورة الكاملة. وتركز المبادرات بالأحرى على جزءٍ واحدٍ من مجمل الصورة الكبيرة. ولأنها لا تدرُس حالة النزاع ككل، تغفل عن ارتباط ذلك بمسائل العدالة الشرعية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، الأمر الذي قد يؤدي إلى أوضاع تبقى فيها ديناميكيات النزاعات وهياكل النفوذ القائمة بلا معالجة.

5. يتطلب بناء السلام ومعالجة النزاعات منهجاً متكاملاً يخاطب مؤسسات الدولة والهياكل الاقتصادية والمجتمع المدني. كما يحتاج الناس من شرائح المجتمع المختلفة وإدارات الحكومات والأحزاب السياسية والبرلمانات للتعاون والتركيز على بناء المؤسسات التي تُمكن على الرقابة الفعالة (على الفاعلين غير الحكوميين الذين يخرقون القواعد، وكذلك على مؤسسات الدولة التي تسيء استخدام نفوذها) وتضمن الأمن والعدل للمجموعات الاجتماعية والأفراد (أي "سيادة القانون"). لقد قام أحد مفاهيم نظرية بناء السلام، وما زال، على فرضية مفادها أنه لا بدّ من تعزيز "الدوائر الانتخابية المحلية للسلام" peace constituencies (Lederach 1997) أو شبكات العمل والأفراد واتحادات المجموعات الملزمة بالعمل على التغيير الاجتماعي السلمي وبناء مؤسسات الإدارة البناءة للنزاعات. أما مفهوم بناء وتعزيز التحالفات الإستراتيجية من أجل السلام فما زال قابلاً للتطبيق في بناء السلام. لكن ليس من المفيد تطبيقه بطريقة أفقية في المقام الأول، واقتصره على التحالفات ما بين فاعلي المجتمع المدني. يتمثل التحدي في تطبيق التحالفات بطريقة عمودية، أي بين فاعلي المجتمع المدني على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، وفي الوقت عينه في إنشاء تحالفات بين الأفراد والمجموعات داخل الإدارات الحكومية والأحزاب السياسية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني.

6. ختاماً، هناك ضرورة ملحّة لزيادة البحوث بغية الحصول على مزيدٍ من النتائج الموثوقة والأكثر إقناعاً بتأثير أنشطة السلام عامةً، وأنشطة فاعلي المجتمع المدني خاصةً. ما زالت المعارف التجريبية المنهجية التي تتناول التأثيرات قليلة، وما زالت التقييمات تجري على مستوى عامٍ جداً (وتكون مغرصة سياسياً أحياناً). صحيح أن الكثير من المعارف تم اكتسابه عبر تقييم المشاريع، لكن ما زال هناك نقصٌ في دراسات السياق. علاوةً على ذلك، هناك حاجةٌ لأنواعٍ مختلفةٍ من التقييمات التي تتوسط التقييمات قصيرة المدى ومشاريع البحث الأكاديمي طويلة المدى. وهناك حاجة إضافية لتحديد الفرضيات النظرية الضمنية التي تقوم عليها أنشطة المنظمات غير الحكومية. وربما تلبى التقييمات قصيرة المدى احتياجات المانحين، لكن من الضروري ترسيخ إجراءات الرقابة والتقييم الرامية إلى تعزيز عمليات التعلم التي تخدم احتياجات المجموعات المحلية والأفراد المنخرطين في مشاريع بناء السلام. كما يجب أن تكون

تلك الإجراءات داعمة وبناءة أكثر من أن تكون أدوات تحكّم. وينبغي رفع مستوى المراجعة الذاتية، الأمر الذي يتطلب أن تصمم بوصفها مساعي للمشاركة participatory وأن تمكّن الناس من تنفيذ التخطيط بفاعلية وتحديد الأهداف والإستراتيجيات والأولويات، ومن تحديد معايير واقعية للتقييم الذاتي.

إن المناهج القائمة على المشاركة هي عناصرٌ جوهريةٌ في بحث الأنشطة¹⁵ الموجهة نحو إصدار دراساتٍ مقارنةٍ لظروف وتأثيرات الأنشطة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى التأثير في الأنشطة الاجتماعية. يركز تصميم البحوث على الاحتياجات والمظالم الاجتماعية، لكن أبحاث الأنشطة لا تهدف إلى برهنة الفرضيات النظرية في المقام الأول، وإنما إلى تبديل العضلات والمظالم التي خضعت للتحليل. كما وينظر إلى بحوث الأنشطة بوصفها صيرورةً اجتماعيةً لا يمكن تقسيمها إلى متغيراتٍ فرديةٍ و"موضوعيةٍ". وتعد بحوث البيانات جزءاً من هذه الصيرورة الاجتماعية. ولتقييم مبادرات بناء السلام لا بدّ من أن يُسترشد بهذه المبادئ من أجل الإسهام في تطوير المشاريع والتعلم الاجتماعي. وهذا أمرٌ لا يمكن القيام به عبر الزيارات قصيرة المدى التي يقوم بها المُقيّمون. أما مشاريع البحث طويلة المدى والتي تحتاج لعدة أعوام فلا تتناسب أيضاً مع دعم مشاريع عديدة. لذا هناك ضرورة لإيجاد حلٍ وسطٍ بين هاتين الوسيّلتين المتباعدتين.

إضافة إلى ذلك، وبغض النظر عن بعض المشاريع والبرامج والمهمات، فإن لزيادة دراسات سياق بناء السلام في ظروف ما بعد الحرب أهمية قصوى. فتلك الدراسات يمكن أن توفر الأساس لزيادة المعارف حول تنمية المجتمع المدني وبناء المؤسسات في الدول الهشة والمجتمعات التي مزقتها الحروب، كما يمكن أن تساعد على تطوير مفاهيم تحليلية ومعارف للمجتمع المدني.

15 للحصول على نظرات عامة حول بحوث الأنشطة أنظر Reason 1994 و Folger 1999 و Newman 2000 و Ross 2000 و Reason and Bradbury 2006. أنظر كذلك www.aepro.org، الموقع التابع لـ "معهد بحوث تقييم الأنشطة".

9. المراجع

- Alger, Chadwick F. 2005. Expanding Involvement of NGOs in Emerging Global Governance, in: Oliver P. Richmond and Henry F. Carey (eds.). *Subcontracting Peace: The Challenge of NGO Peacebuilding*. Aldershot: Ashgate Publishing, 3-18.
- Altwater, Elmar, Achim Brunnengräber, Markus Haake and Heike Walk (eds.) 1997. *Vernetzt und verstrickt. Nicht-Regierungsorganisationen als gesellschaftliche Produktivkraft*. Münster: Westfälisches Dampfboot.
- Anderson, Mary B. 1999. *Do No Harm: How Aid Can Support Peace or War*. Boulder & London: Lynne Rienner.
- Anderson, Mary B. and Lara Olson 2003. *Confronting War: Critical Lessons for Peace Practitioners*. Cambridge, MA. Online at: www.cdainc.com/rpp/archives/2003/01/confronting_war.php.
- AtKisson, Alan 1997. Why Civil Society Will Save the World, in: John Burbridge (ed.). *Beyond Prince and Merchant: Citizen Participation and The Rise of Civil Society*. Brussels: Institute of Cultural Affairs, 285-292.
- Austin, Alex 2004. Early Warning and The Field: A Cargo Cult Science? in: Alex Austin et al. (eds.). *Transforming Ethnopolitical Conflict: The Berghof Handbook*. Wiesbaden: VS-Verlag, 129-150.
- Austin, Alex, Martina Fischer and Norbert Ropers (eds.) 2004. *Transforming Ethnopolitical Conflict: The Berghof Handbook*. Wiesbaden: VS-Verlag.
- Austin, Alex, Martina Fischer and Oliver Wils (eds.) 2003. *Peace and Conflict Impact Assessment. Critical Views on Theory and Practice*. Berghof Handbook Dialogue No. 1. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.
- Bächler, Günther (ed.) 2002. *Promoting Peace. The Role of Civilian Conflict Resolution*. Bern: Staempfli.
- Banfield, Jessica, Canan Gündüz and Nick Killick (eds.) 2006. *Local Business, Local Peace: The Peacebuilding Potential of the Domestic Private Sector*. London: International Alert.
- Barnes, Catherine 2005. Weaving the Web: Civil Society Roles in Working with Conflict and Building Peace, in: Paul van Tongeren et al. (eds.). *People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society*. London: Lynne Rienner, 7-24.
- Beisheim, Marianne 2005. NGOs und die (politische) Frage nach ihrer Legitimation, in: Brunnengräber et al. (eds.). *NGOs als Legitimationsressource. Zivilgesellschaftliche Partizipationsformen im Globalisierungsprozess*. Bonn: Bundeszentrale für Politische Bildung, 242-265.
- Beisheim, Marianne 1997. Nichtregierungsorganisationen und ihre Legitimität, in: *Aus Politik und Zeitgeschichte*, B 43/97, 17 October 1997, 21-29.
- Belloni, Roberto 2001. Civil Society and Peacebuilding in Bosnia-Herzegovina, in: *Journal of Peace Research*, 38, 3, 39-42.
- Böge, Volker 2006. *Traditional Approaches to Conflict Transformation – Potentials and Limits*. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management / Online Berghof Handbook for Conflict Transformation. www.berghof-handbook.net/uploads/download/boege_handbook.pdf.
- Brunnengräber, Achim, Ansgar Klein and Heike Walk (eds.) 2005. *NGOs als Legitimationsressource. Zivilgesellschaftliche Partizipationsformen im Globalisierungsprozess*. Bonn: Bundeszentrale für Politische Bildung.
- Burbridge, John (ed.) 1997. *Beyond Prince and Merchant: Citizen Participation and The Rise of Civil Society*. Brussels: Institute of Cultural Affairs.
- Burnell, Peter and Peter Calvert (eds.) 2004. *Civil Society in Democratization*. London: Frank Cass.
- Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict 1997. *Preventing Deadly Conflict, Final Report*. New York: Carnegie Institute.
- Clark, John 2005. UN-Civil-Society Interactions: Working Together for Peace, in: Paul van Tongeren et al. (eds.). *People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society*. London: Lynne Rienner, 59-70.
- Chandler, David 2004. Democratization in Bosnia: The Limits of Civil Society Building Strategies, in: Peter Burnell and Peter Calvert (eds.). *Civil Society in Democratization*. London: Frank Cass, 225-249.
- Church, Chayenne and Julie Shouldice 2002 and 2003. *The Evaluation of Conflict Resolution Interventions. Part I and II*. Londonderry: INCORE.

- Colás, Alejandro 2002. *International Civil Society*. Cambridge/Oxford: Polity Press.
- Collaborative for Development Action. *Issue Paper on "Negative Impacts"*. Cambridge, MA: CDA. Online at: www.cdainc.com/rpp/negative_impacts.php.
- Collaborative for Development Action. *Issue Paper on "Criteria of Effectiveness"*. Cambridge, MA: CDA. Online at: www.cdainc.com/publications/rpp/effectiveness_criteria.php.
- Debiel, Tobias and Martina Fischer 2000. *Crisis Prevention and the European Union: Capacities, Concepts and Problems of Coherence*. Berghof Report No. 4. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.
- Debiel, Tobias and Monika Sticht 2005. Entwicklungspolitik, Katastrophenhilfe und Konfliktbearbeitung, in: Achim Brunnengräber et al. (eds.). *NGOs als Legitimationsressource. Zivilgesellschaftliche Partizipationsformen im Globalisierungsprozess*. Bonn: Bundeszentrale für Politische Bildung, 129-171.
- Denzin, Norman K. and Yvonna S. Lincoln (eds.) 1994. *Handbook of Qualitative Research*. London & New Delhi: Sage Publications.
- Duffield, Mark 1997. Evaluating Conflict Resolution – Context, Models and Methodology, in: G. Sorbo et al. (eds.). *NGOs in Conflict: An Evaluation of International Alert*. Bergen: Chr. Michelsen Institute, 79-112.
- Emrich, Steffen and Christian Rickerts 2006. Peer Support and Volunteering. Experiences of *Schüler Helfen Leben*, in: Martina Fischer (ed.). *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years After Dayton*. Münster & London: Lit Verlag, 279-296.
- European Centre for Conflict Prevention 1999. *People Building Peace. 35 Inspiring Stories from Around the World*. Utrecht.
- European Commission 2006. Partnership Agreement between the Members of the African, Caribbean and the Pacific Group of States, of the one Part, and the European Community and its Member States, of the other Part, signed in Cotonou, Benin, 23 June 2000. Online at: www.ec.europa.eu (accessed 27 July 2006).
- Fagan, Adam 2005. Civil Society in Bosnia Ten Years after Dayton, in: *International Peacekeeping*, 12, 3, 406-419.
- Ferdowski, Mir A. and Volker Matthies (eds.) 2003. *Den Frieden gewinnen. Zur Konsolidierung von Friedensprozessen in Nachkriegsgesellschaften*. Bonn: Dietz.
- Fischer, Martina (ed.) 2006. *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years after Dayton*. Münster & London: Lit-Verlag.
- Fischer, Martina 2006a. Moving Out of the Era of Dayton into the Era of Brussels? in: Martina Fischer (ed.). *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years after Dayton*. Münster & London: Lit-Verlag, 7-43.
- Fischer, Martina 2006b. Confronting the Past and Involving War Veterans for Peace. Activities by the Centre for Nonviolent Action, Belgrade & Sarajevo, in: Martina Fischer (ed.). *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years after Dayton*. Münster & London: Lit-Verlag, 387-416.
- Fischer, Martina 2006c. Bosnia's Challenge: Economic Reform, Political Transformation and War-to-Peace-Transition, in: Martina Fischer (ed.). *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years after Dayton*. Münster & London: Lit-Verlag, 441-470.
- Fischer, Martina 2006d. The Need for Multidimensional Youth Work: Education, Interethnic Networking and Income Generation, in: Martina Fischer (ed.). *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years after Dayton*. Münster & London: Lit-Verlag, 233-255.
- Fischer, Martina and Astrid Fischer 2003. *Jugendförderung als Beitrag zum Friedensprozess in Bosnien-Herzegowina – eine Bilanz*. Studie zur Auswertung der dreijährigen Förderung von Jugendinitiativen. Schriftenreihe der Deutschen Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit. Eschborn: GTZ.
- Fitzduff, Mari and Cheyanne Church (eds.) 2004. *NGOs at the Table: Strategies for Gaining Influence*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers.
- Folger, Joseph 1999. Evaluating Evaluation in Ethnic Conflict Resolution: Themes from, and Commentary on, the Haverford-Bryn Mawr Conference, in: Marc Howard Ross and Jay Rothman (eds.). *Theory and Practice in Ethnic Conflict Management. Theorizing Success and Failure*. London: Macmillan Press, 209-237.
- Gerster, Petra and Michael Gleich 2005. *Die Friedensmacher*. München: Hanser.

- Grupa Autora 1998. *Lokalni NVO-Sektor u BiH: Problemi, Analize, Propouke*. Sarajevo: IBHI.
- Grupa Autora 2003. *Stanje Civilnog Sektora i Njegova Odrzivost u Bosnu i Hercegovina*. Sarajevo: Medjunarodna Krizna Grupa za BiH.
- Habermas, Jürgen (ed.) 1992. *Faktizität und Geltung*. Frankfurt a.M.: Suhrkamp.
- Habermas, Jürgen 1992a. Zur Rolle von Zivilgesellschaft und politischer Öffentlichkeit, in: Jürgen Habermas (ed.). *Faktizität und Geltung*. Frankfurt a.M.: Suhrkamp, 435-467.
- Kaldor, Mary 2003. *Global Civil Society: An Answer to War*. Cambridge, UK: Polity Press.
- Keane, John 2003. *Global Civil Society*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Killick, Nick, VS Srikantha and Canan Gündüz 2005. *The Role of Local Business in Peacebuilding*. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management / Online Berghof Handbook for Conflict Transformation. www.berghof-handbook.net/uploads/download/killick_etal_handbook.pdf.
- Klein, Ansgar 2002. Überschätzte Akteure? Die NGOs als Hoffnungsträger transnationaler Demokratisierung, in: *Aus Politik und Zeitgeschichte*, B 6-7/2002, 8 February 2002, 3-5.
- Köbller, Reinhard and Henning Melber 1993. *Chancen internationaler Zivilgesellschaft*. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
- Large, Judith 1998. *The War Next Door. A Study of Second-track Intervention During the War in Ex-Yugoslavia*. Gloucestershire: Hawthorn Press.
- Lyon, James 2006. Overcoming Ethnic Politics in Bosnia? Achievements and Obstacles to European Integration, in: Martina Fischer (ed.). *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years after Dayton*. Münster & London: Lit-Verlag, 49-68.
- Lederach, John Paul 1997. *Building Peace. Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington, DC: United States Institute for Peace.
- Merkel, Wolfgang and Hans-Joachim Lauth 1998. Systemwechsel und Zivilgesellschaft. Welche Zivilgesellschaft braucht die Demokratie? in: *Aus Politik und Zeitgeschichte*, B 6-7/98, 30 January 1998, 3-12.
- Merkel, Wolfgang 1999. *Systemtransformation. Eine Einführung in die Theorie und Empirie der Transformationsforschung*. Opladen: Leske & Budrich.
- Merkel, Wolfgang 2000. *Systemwechsel 5. Zivilgesellschaft und demokratische Transformation*. Opladen: Leske & Budrich.
- Newman, Judith M. 2000. Action Research. A Brief Overview, 14 Paragraphs, in: *Forum Qualitative Sozialforschung & Forum Qualitative Social Research* (Online Journal), 1, 1, Online at: www.qualitative-research.net/FQS-texte/1-00.
- Orjuela, Camilla 2004. *Civil Society in Civil War. Peace Work and Identity Politics in Sri Lanka*. Göteborg: Göteborg University Department of Peace and Development Research.
- Paffenholz, Thania and Luc Reyckler 2005. *Aid for Peace. A Guide to Planning, Assessment and Evaluation for Conflict Zones*. Boulder: Lynne Rienner. Online at: www.fdi.be.
- Paffenholz, Thania and Christoph Spurk 2006. "Civil Society, Civic Engagement and Peacebuilding." Research paper commissioned by the Social Development Department of the World Bank. Washington, DC: World Bank.
- Paris, Roland 2004. *At War's End. Building Peace after Civil Conflict*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Plattform für Zivile Konfliktbearbeitung 2003. *Frieden braucht Gesellschaft! Gesellschaftliche Ansätze der Zivilen Konfliktbearbeitung – eine Bestandsaufnahme*. Bonn. Online at: www.konfliktbearbeitung.net.
- Reason, Peter 1994. Three Approaches to Participative Inquiry, in: Norman K. Denzin and Yvonna S. Lincoln (eds.). *Handbook of Qualitative Research*. London & New Delhi: Sage Publications, 324-339.
- Reason, Peter and Hillary Bradbury (eds.) 2006. *Handbook of Action Research*. London & New Delhi: Sage Publications.
- Reich, Hannah 2006. *Local Ownership in Conflict Transformation Projects: Partnership, Participation or Patronage?* Berghof Occasional Paper No. 27. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.
- Reimann, Cordula and Norbert Ropers 2005. Discourses on Peace Practices: Learning to Change by Learning from Change? in: Paul van Tongeren et al. (eds.). *People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society*. London: Lynne Rienner, 29-44.

- Reimann, Kim D. 2005. Up to No Good? Recent Critics and Critiques of NGOs, in: Oliver P. Richmond and Henry F. Carey (eds.). *Subcontracting Peace: The Challenges of NGO Peacebuilding*. Aldershot: Ashgate Publishing, 37-53.
- Richmond, Oliver P. and Henry F. Carey (eds.) 2005. *Subcontracting Peace: The Challenges of NGO Peacebuilding*. Aldershot: Ashgate Publishing.
- Richmond, Oliver P. 2005. The Dilemmas of Subcontracting the Liberal Peace, in: Oliver P. Richmond and Henry F. Carey (eds.). *Subcontracting Peace: The Challenges of NGO Peacebuilding*. Aldershot: Ashgate Publishing, 19-35.
- Ricigliano, Roberto 2003. Networks of Effective Action: Implementing an Integrated Approach to Peacebuilding, in: *Security Dialogue*, 34, 4, 445-462. Online at: <http://sdi.sagepub.com/cgi/content/refs/34/4/445> (accessed 24 July 2006).
- Ricigliano, Roberto 2005. *Mediation Toolbox*. Online at: www.brandeis.edu/coexistence/linked%20documents/Networks%20of%20Effective%20Action,%20RR.ppt (accessed 24 July 2006).
- Ropers, Norbert 2002. Civil-Society Peace Constituencies. NGO Involvement in Conflict Resolution – Areas of Activity and Lessons Learned, in: Günther Bächler (ed.). *Promoting Peace. The Role of Civilian Conflict Resolution*. Bern: Staempfli, 97-126.
- Ross, Marc Howard 2000. *Action Evaluation in the Theory and Practice of Conflict Resolution*. Bryn Mawr, PA: Bryn Mawr College Press.
- Ross, Marc Howard and Jay Rothman (eds.) 1999. *Theory and Practice in Ethnic Conflict Management. Theorizing Success and Failure*. London: Macmillan Press.
- Schade, Jeanette 2003. Zwischen Projektitis und Gegenmachtbildung – NGOs in Prozessen des Nation-Building, in: Jochen Hippler (ed.) *Nation Building*. Bonn: Stiftung Entwicklung und Frieden, 178-194.
- Schmidt, Hilmar and Ingo Take 1997. Demokratischer und besser? Der Beitrag von Nichtregierungsorganisationen zur Demokratisierung internationaler Politik und zur Lösung globaler Probleme, in: *Aus Politik und Zeitgeschichte*, B 43/97, 17 October 1997, 12-20.
- Schneckener, Ulrich 2003. Bosnien-Herzegovina. Der aufgezwungene Frieden, in: Mir A. Ferdowsi and Volker Matthies (eds.). *Den Frieden gewinnen. Zur Konsolidierung von Friedensprozessen in Nachkriegsgesellschaften*. Bonn: Dietz, 42-69.
- Schneckener, Ulrich 2005. Frieden machen: *Peacebuilding* und *peacebuilder*, in: *Die Friedenswarte*, 80, 1-2, 17-39.
- Scholte, Jan A. 2002. Global Civil Society, in: Roland Robertson and Kathleen E. White (eds.). *Globalization. A Critical Overview*. Vol. 3. Oxford: Routledge, 279-302.
- Sejfića, Ismet 2006. From the “Civil Sector” Towards a Civil Society? in: Martina Fischer (ed.). *Peacebuilding and Civil Society in Bosnia-Herzegovina – Ten Years after Dayton*. Münster & London: Lit-Verlag, 125-140.
- Senghaas, Dieter (ed.) 2002. *Frieden machen*. Frankfurt a. M.: Suhrkamp.
- Serbin, Andrés 2005. Effective Regional Networks and Partnerships, in: Paul van Tongeren et al. (eds.). *People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society*. London: Lynne Rienner, 45-58.
- Smith, Dan 2003. *Towards a Strategic Framework for Peacebuilding. Getting Their Act Together*. The Synthesis Report of the Joint Utstein Study of Peacebuilding. Oslo: PRIO.
- Solioz, Christophe 2006. Europäische Integration und die Verfassungsdebatte in Bosnien: Die Rolle des Europarates, in: *Südosteuropa Mitteilungen*, 46, 3, 97-108.
- Sorbo, Gunnar, Joanna Macrae and Lennart Wohlgemuth 1997. *NGOs in Conflict: An Evaluation of International Alert*. Bergen: Chr. Michelsen Institute.
- Suifon, Takwa Zebulon 2005. Early Warning, Early Response: Preventing Violent Conflicts, in: Paul van Tongeren et al. (eds.). *People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society*. London: Lynne Rienner, 421-32.
- van Tongeren, Paul (ed.) 1998. *Prevention and Management of Violent Conflicts. An International Directory*. Utrecht: European Platform for Conflict Transformation.
- van Tongeren, Paul 1998a. Exploring the Local Capacity for Peace – The Role of NGOs, in: Paul van Tongeren (ed.). *Prevention and Management of Violent Conflicts. An International Directory*. Utrecht: European Platform for Conflict Transformation, 21-26.
- van Tongeren, Paul, Malin Brenk, Marte Hellema and Juliette Verhoeven (eds.) 2005. *People Building Peace 2*,

- Successful Stories of Civil Society*. London: Lynne Rienner.
- van Tongeren, Paul, Malin Brenk, Marta Hellema and Juliette Verhoeven 2005a. Introduction, in: Paul van Tongeren et al. (eds.). *People Building Peace 2, Successful Stories of Civil Society*. London: Lynne Rienner, 1-4.
- Transparency International BiH 2004. *Corruption Perception Study 2004. Bosnia & Herzegovina*. Sarajevo: TI Bosnia-Herzegovina.

المؤلف

مارتينا فيشر هي نائب مدير مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات في برلين، ألمانيا، وهي كبيرة الباحثين فيه. وقد شاركت في تحرير دليل مركز بحوث برغهوف لمعالجة النزاعات. وهي رئيس مجلس المؤسسة الألمانية لبحوث السلام DSF. حصلت على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة برلين الحرة. تنشر مارتينا فيشر مقالات تتناول بناء السلام في جنوب شرق أوروبا، وسياسة السلم والأمن الأوروبية، والعلاقات المدنية-العسكرية، وتدريب الأطقم المدنية لحفظ السلام، وقدرات الشباب الكامنة، والروابط بين بناء السلام وإستراتيجيات التنمية. وهي مستشارة لوكالات التنمية والسلم - لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع العام، مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ - في قضايا النزاعات. كما قدمت، علاوةً على ذلك، المشورة إلى بعض أعضاء البرلمان الألماني، وإلى عددٍ من الأحزاب السياسية الألمانية، والبرلمان الأوروبي. مارتينا فيشر عضو في فريق عمل دراسات السلام والنزاعات وفي المجلس الاستشاري للوقاية من النزاعات المدنية التابعين لوزارة الخارجية الألمانية.

ترجمة: يوسف حجازي
مراجعة: د. نائلة قلقيلي حجازي